مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦١١٦ ف ٢٢١/٧

العنوان: (الفوائد الضيائية)

المؤلف: الجامي، عبد الرحمن بن أحمد

تاريخ النسخ: القرن عشر الهجري

اسم الناسخ: —

عدد الأوراق: ٢٧٨ ق ١٥×٢٠.٣

ملاحظات: —

٤١٥
فـ ج

(الفوائد الضيائية)، للجامي، عبد الرحمن بن أحمد
-٨٩٨هـ. لعله كتب في القرن الحادي عشر الهجري.

٢٧٨ ق
١٥ س
١٥×١٠سم

نسخة حسنة، ناقصة الأول، فيها تكميلات حديثة،
خطها تعليق حسن، طبع.

٦١١٦ الأعلام ٤: ٦٧ بروكلمان ٢: ٢٠٧، الذيل ٢: ٢٨٥

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ جـ- شرح الكافية لابن الحاجب

٩

الرحیم

اوصوفیز دونداکی صحه‌م تحریر ایملک
النجنی نودی ملا جامی افندیه
بشلدم

ملا جامی‌سی ووردم سنز نره
ملا جامی زابسك بنز نره

الرقم ٦١١٦

لانه لا یخ اما ان یکون مرکبا مع غیره اولا والاول اما ان یشبه مبنی الاصل
اولا وهذا اعنی المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل هو المعرب وما عداه
اعنی غیر المرکب والمرکب الذی یشبه مبنی الاصل مبنی فالمعرب الذی هو
قسم من الاسم المرکب ای الاسم الذی رکب مع غیره ترکیبا یتحقق
معه عامله فیدخل فیه زید قائم وهؤلاء بخلاف ما لیس بمرکب اصلا
من الاسماء المعدودة کالف وباء وتاء و زید وعمرو وبکر وبخلاف ما
هو رکب مع غیره ولکن لا ترکیبا یتحقق معه عامله کغلام فی غلام
زید فان جمیع ذلک من قبیل المبنیات عند المص الذی لم یشبه
ای لم یناسب مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب مبنی الاصل ای مبنی الذی
هو الاصل فی البناء فالاضافة بیانیة وهو الماضی والامر بغیر
اللام والحرف وبهذا القید خرج مثل هؤلاء فی مثل قام هؤلاء لکونه
مشابها بمبنی الاصل کما سیجیء فی بابه ان شاء الله اعلم ان صاحب
الکشاف جعل الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة المذکورة
معربة ولیس النزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول من قولک
اعربت فان ذلک لا یحصل الا باجراء الکلمة بعد الترکیب

ای الذی لم یشبه ای الحاصل ای المبنی الاصل عن حد المعرب ای اجراء الاعراب علی اخر حکم المعرب

300 3000

ملا جامی
ملا جامی احمدی
حمدی
حمدی

بل هو معرب اصطلاحاً فاعتبر العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المص مع صلاحية حصوله لاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره
احد وكذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو
المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان المقصود من علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب ومن لم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له في
معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً
بانه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولاً بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما

ای لاجل عدم اعتبار احد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً يقال

ای لاجل اعتبار المص

ای المعرب المركب الذي لم

والمراد الاعراب الاصطلاحي

ای من بيان

ای تعريف الجمهور

يقال دون الكتاب اي جمهور

فعله

فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتاً بان يبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يبدل صفة بصفة حقيقة او حكماً اذا كان
اعرابه بالحركات باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
ان زيداً مضروب وان ضربت زيداً وان ضارب زيداً فان العامل في
هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر
المعرب لم يختلف باختلافه لفظاً او تقديراً نصب على التمييز
اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد او تقديراً كما في قولك جاءني فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتياً وفتيٍ انقلبت
الياء الفاً فصار الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري

اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وبقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد
حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد
الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر كل من هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة بمبنى الاصل مع عامله ابتداء وترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف
اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به
اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف

لا راد

اي العامل والمقتضي

لا راد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها في جانب المسند به
المفهومة من قوله به فات المتبادر من الشيب القريب والعامل
نحو الحركة والحرف
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو غلامي
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس لانه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
عند المص والياء يقتضي كسر ما قبلها
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس بهذا تمام الحد لانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل
الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني بمعنى الفاعلية والمفعولية
او على الاختلاف اشارة الى مذهبين
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
متعلق بمعتورة على تضمينه مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة
القوم

التعاور والتداول والتعاقب بمعنى واحد

بان فيه ثلاثة مذاهب معرب ... ومبني ... لا معرب ولا مبني

المعتورة والمتداولة والمتعاقبة والمتناوبة بمعنى واحد

واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا
(بدل بعض من الكل)
تداولت المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة
(بهاء الفاعل) (اي للمعاني المقتضية)
غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
(متعاقبة ومتناوبة)
بسببها اختلاف في آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته فلا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب
(اي عن الاسم)
ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ
(كما تاخر الصفة)
من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على تقدير ان يكون الهمزة
للسلب ويكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركة البنائية اصلا بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحسب يختلف باختلاف الاعراب

الفاعلية

الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان
او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير
ولما لم يبق علامة للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي
اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير
منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن
بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة (لانها اخف من الحروف)
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون الحركات
الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث
فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل
جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر

اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم (اى طريق)
فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد
ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
وهنوك والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة وا (يستقبح)
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة (اى يستقبح)
منقوصة واوية وفوك وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو (اى ناقص) (اى من المعتل اللام) (اى لام الفعل)
اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الا
الاجناس فاعراب هذه الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء
جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة
بالحركات نحو جاءنى اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يعرج

ذوو مال بالياء فى الجر
والمثنى وفى تثنية المؤنث
ذواتا مال بالالف فى الرفع
وذواتى مال فى النصب
والجر وفى المذكر ذوو
وبالياء فى الجر

بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت
نكرة او موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر
[يعني في عدم الاضافة الى ياء المتكلم — اي الاسماء الستة]
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا
يتوهم اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى الكاف وانما جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من
المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها
[لانها من الامور الاضافية بحيث مستلزما لتعقل الاخر سعد الله]
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حتى
الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيهما في الاعراب اعادة الحرف المحذوفة

عند

٦
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم
يذكره لانه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرابه
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو
جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان و
ثنتان وان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم

والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
يجمع بالواو والنون وما الحق بها وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون
واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه
ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير
الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا وبالياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حروف يصلح للاعراب كما هو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس

ولو

ولو خص المثنى بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي
المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع في التثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع الجمع في الفعل
نحو يضربون ويضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي
والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم تبين ان اللفظي ما عداه فقال
التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر فيه الاعراب اي امتنع ظهوره وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب

بالحركة التي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصًا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة
لها او مخالفة لها فذهب اليه بعض من ان اعرابه مثل
هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل كقاضي
عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على
اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة

كالقاضي

كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على نحو كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو جاءني مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني ان التقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما
ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ياء ايضا وقد
يكون الاعراب تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث مثل جاءني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعرا

لفظا بل صار تقديريًا والتلفظى اى الاعراب الملتفظ به فيما عداه
يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر
فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديرى والتلفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع
او علة واحدة منها اى من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور
التسع لا كل واحدة حتى يقال لا يصح هذا الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى عطفها اى
العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب

قول

قوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون الصرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف المقدم اعنى من قبلها
او مبتدا خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون
الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت
جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر
العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى
اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب
لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال
بعضهم اثنان وقال بعضهم انها واحد عشر لكن القول بانها تسع
تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر

العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب
وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل
وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية واذا وقع في اسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لان لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع

التنكير

التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل فرع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر واذا
وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن الاصلي ويجوز ان لا يمتنع
سواء كان ضرورة او غير ضرورة صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير
المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
وبادخال الكسر والتنوين فيه لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل
المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر ورعاية
قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع
صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن كلامه
اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام

جرة ليالي واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن الطلاوة كما يحكم
به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض (او التغيير) الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف
من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل
بالقافية فانه روف اقردت في سائر الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة

اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا لامثال الجموع غير المنصرف الذي صحح

الواحدة

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من علل التسع علتان مكررتان
فانت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث (التانيث صح)
المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما
لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
اي عن صورته التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون

ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة
فلا نم انها مخرجة عن صيغتها الاصلية فان الظاهر مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما
اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على
اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعها اولا
على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان

المقصود

المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل
بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او غير العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا
يتحقق النوعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجد تحقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراجه

المعدول من ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع
الصرف فعلى هذا انواع تحقيقيا معناه ضروريا كان لنا غير اصل
متحقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل
على اصلهما انا في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العارضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له واخر جمع اخرى ومؤنث اخر واخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من
وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها

فقال

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
ومثلها لحوج وقيل ويا تيم تيم عدي وليس في الاخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مؤنث
اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت
صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع
على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها
اما جمع او جماعى او جمعاوات فان اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية
وان صارت بالعلمية لغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس كيف ولو اعتبر جمعهما
اولا على انياب واقواس فلا شذوذ فيهما بهذه الجمعية ولا قاعدة
للكلام الخارج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما

فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشذوذ والمعدول
او تقديرا اي تحقيقا كائنا عن اصل مقدر مفروض بكون الداعي باعث
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وارادوا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنث من غير ذوات الراء في لغة بني تميم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار و او لهذا الباب
طمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان صاحب العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فلذا اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء ثم اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف
فاعتبر فيهما العدل لتحصيل البناء العلمية والتانيث فاعتبار

العدل

١٤

العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدم فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم
لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني
تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب البناء
وحملها ما عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كان هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في
الاستعمال الاصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

الفرق بين الوصف والصفة لان الاولى قائم بالواصف والثاني قائمة بالموصوف هص

هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضية لعرضيته فلذلك قال
المص شرطه اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف ان يكون وصفا
فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية الاصلية
لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم اكثر استعماله فى الحية السوداء
وبحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم وصفية اصالة
الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية
السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب

اصول

اصل الوضع اوصاف لم يجر استعماله فى معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال
فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى خيلان
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فى
هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها
المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل
فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل بالتاء ولا بالالف
فانه لا شرط له شرطه فى سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم
الصرف المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل وضع وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى

كالتأنيث اللفظي بالتاء ثم اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار
اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب التأنيث المعنوي
في منع الصرف احد امور ثلثة كالزيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الاوسط من حروفها
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير
التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من
طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة

على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم
تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمى به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان الحرف الرابع في تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمى به رجل منصرف لان
التأنيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنس اذا سمى به رجل يمتنع صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء
المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه
فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة
اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات
المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية

اى ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية ولان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة و يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما
جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى
كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان
تكون شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة
العجمية بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما
بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجم وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح

سببا

١٧

سببا لمنع الصرف نحو هذا الوسمى لجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية
فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة اى ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فان انصراف
نوح انما هو لانتفاء شرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث المعنوى فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرف
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت
قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر
ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية بسبب آخر من التانيث مع
سكون الاوسط فيهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية بسبب آخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى
ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح

ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل
ذلك بعيد فهو قبل اسمعيل فما بعده كان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع
جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا اذا انتهى تكسيرها المغير
للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان
يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته
مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث

حالة

حالة الوقف فلا يرد نحو فوآره جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير هاء لانها لو كانت بها لكانت على زنة المفردات
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيوجد فيه فتور قوة الجمعية ولا
حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او
فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء
فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو
كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا نحو الجمع جواء.

سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفاً
لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع غير منصرف لا الجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة فى عظم
بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر فى منع الصرف اعتبار الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
ان الضبع هى انثى الضبعان قلنا

علمية

العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير
منصرفاً والتانيث غير مسلم لانه علم
لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
وانما اكتفى المص فى التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض فى الجمعية وسراويل
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد
تنقضتم الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
حضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى
الاصل فما تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل
فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف

وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة
الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان منتهى
الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة
انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم
جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على

قاعدة

٢٧

قاعدة الجمع لا يحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع
منقوص على فواعل واويا كان او يائيا كالجواري والـ
الدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في
حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني على الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت
الضمة لثقلها على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن

سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان
فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها بهذا التنوين على هذا
القياس مع انه التجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم
منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في
حالة الجر والفتحة خفيفة مما وقع فيه الاعلال واما في حالة
الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة

بخلاف

بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين شرط العلمية
ليأمن من زوال فيحصل له قوة فيتأثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني
منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا لانها باقية في حالة العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت
كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و
نفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فلنا كانه

اكتفى في ذلك بما ذكر فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة
ركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من
اسباب منع الصرف شبها بالمزيدتين لانهما من حروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما
لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما
مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو قول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور هنا

هو بهذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من
الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع التاء تحقيقا ل
شبههما لالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء
فعلانة اي ان كان الالف والنون في الصفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة
لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف
في رحمان في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاص لله تعالى لا يطلق على غير الله
تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى

فهو منصرف ودون سكران فانه لاخلاف في منع الصرف
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لاخلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا
يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكذلك عثر لموضع وبذر لماء وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل

ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
الصرف الا بعض النحاة او يكون غير مختص به لكن يكون في
اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادته
اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء بها للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان
مجئ التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع عن الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

بل حمراء

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
لانه لا يقال احمرة وانصرف يعمل لقبوله التاء يجي يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى
كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية
المحضة او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجامع
الفي التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت
زيدا آخر ومررت بزيد آخر فانه اريد به المسمى بزيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر
حين تبين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق
من انها لا تجامع مؤثرة الا هو ما اى سبب الذى هى
اى العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا
او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين

اي العلمية

فان

فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر و
احمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما
اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شيء
من الامر الداير بين مجموع هذين السببين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث الوصف هو
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب

واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل بهمزة وقيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم
يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما
تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه
اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول

عصام

التلميذ

التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن
تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد
عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لخفاء
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من
فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب
من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة
الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون

المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية فيها سواد وبياض ففيهما شائبة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق
فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
المزيدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى

والعلمية

والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر
علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم
فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقية و
العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو
اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
لشبهها

وجمع الباب اى باب غير المنصرف ينجر باللام اى بعد
دخول لام التعريف عليه والاضافة او اضافته الى
غيره ينجر اى يصير مجرورًا بالكسر اى بصورة الكسرة
لفظا او تقديرًا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا
الاسم فى هذه الحالة منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كانت لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل
لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو

الكسر

الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معًا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة وان كانت العلمية
شرطًا للتسبب الآخر زالتا معًا كما فى ابراهيم وان لم يكن
شرطًا كما فى احمد زالت احدهما وان لم يكن هناك علمية
كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به المص غير المنصرف المرفوعات جمع
المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا
يعقل ويجمع هذا الجمع مطردًا صفة للمذكر الذى لا يعقل
كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال السجلات اى ضخمات
وكالايام الخاليات سوا اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلًا

وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لا انه في محل لو كان ثمة
معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف تختص الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو يجب مثلا عن احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم
عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية

[illegible]

ليخرج

ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في
الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتداء مقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به او طريقة

اي بالفاعل ح

قيامه بان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضُرِبَ زيدٌ على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على
مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمص واما على
مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام
زيدٌ لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان
يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربتُ لانه
لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فهذا لك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير

أي كائنا

معمولات

معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب
غلامه زيداً لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
ومستندهما في ذلك قول الشاعر نظم جزى ربه
عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا الفرق في الشعر والمراد عدم جوازه
في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعد الطلوع على
ما وضع بازائه انه قرينة عليه فلا يرد وان ذكر الاعراب مستغني عنه

اذ القرينة تدل وهي اما لفظية نحو ضربت موسى
حبلى او معنوية اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل نحو ضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة انتفاء الاعراب فيها والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال للانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار

ضاربية

ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص
آخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا
فيقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا
ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل
منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى

قطعاً واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب
زيداً غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما
فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرواً الا زيد
وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً او وقع الفاعل
بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرواً زيد او اتصل
مفعوله بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل
وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او
معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة
كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة
الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف

الفعل

[illegible margin note]

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازاً اى حذفاً جائزاً فى مثل زيد اى فيما
كان جواباً لسوال محقق لمن قال من قام سائلاً
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اى قام زيد ويجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما
قدر الفعل دون الخبر لان تقديره يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى
الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان
جواباً لسوال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد
بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة
السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز

عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء
وآخر البيت ٤ ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من
يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة
دالة على تعيين وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين

مثل الهاء فان قيل ان الواو حرف وكذا ان حرف والحرف لا يكون مضافا ولا مضافا اليه قلنا تقدير الكلام في مثل هذا التركيب او في مثل قوله تعالى معرب

فاحد

فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه
مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فان اي الفعل
والفاعل معا دون الفعل وحده مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السوال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام الاستدراك وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية

تنازع الفعلان

واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا
وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل

لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان اسماً ظاهراً اي اسماً ظاهراً
واقعاً بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما
والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه
قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما
على البدل ثم لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه

لايمكن

لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا
بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء فيعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعل في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية

وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في
اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا والتام يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا

وضربني

وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون
او منصوبا صح
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار
النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين و
بدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وثانيا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند مثنى مرة خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان

عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده
اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرما
الزيدان ولا يلزم ح محذور . وقيل روي عنه تشريك
الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيداً
هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر في الاول ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت

ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليعرف عبارة المتن
فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل يقول ... زيدا
الاول للثاني فيما اذا اقتضى الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل
بعد الظ قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان ...

زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز صح
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيداً فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً
الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جايز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح
راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً

ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماً والاعم الصادق
ذاتيهما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره

اذ لا قائل

اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما كفاية وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطاً كان
او جزاءً او معطوفاً على احدهما منفياً والمنفي من ذلك مثبتاً
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول ولم اطلب محذوفاً اي لم
اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر عنه قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ويستقيم
المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفي قليل من المال
ولكنما اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما
لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل هو كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً

مفعول ما لم يسم فاعله

كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما
اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به
واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اى وشرط مفعول ما لم يسم
فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلاً ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول
او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل و
استفعل و يفتعل و يستفعل و غيرها من الافعال
المجهولة المزيد عليها ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون
اسناده الا تاماً لزم كونه مسنداً و مسنداً اليه معاً مع
كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبنى ضرب زيد
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام
ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ

حكمه

حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسنداً
والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو
اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك
اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول
الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقع
موقع الفاعل اما مفعول له فلما عرفت واما مفعول معه
فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها
العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من
الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولاً معه واذا وجد المفعول به
فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلاً كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها

ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيد باقامة المفعول به
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر
لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصص اذ لا فائدة فيه
لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه فتعين
زيد بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اى
ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ماسوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و
المفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثاني لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز
اعطى درهم زيداً وذلك عند الامن من اللبس و
اما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد

عمرواً

بحث المبتداء والخبر

عمرواً ومنها المبتداء والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتداء هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى
لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذى فيه
عامل لفظي كاسمي انّ وكانّ وكانّه اراد بالعوامل
اللفظية ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسنداً اليه واحترز به عن الخبر وثاني
قسمي المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من

غير الاستفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسناً وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خير خبراً عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماً
مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد
واحترز به عن اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان

او مجموعاً

او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتداءً وما بعدها فاعلها
يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبراً
مقدماً عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان خبراً مقدماً
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلاً للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز
فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء
ولكن انا نقول المراد المسند به الى المبتداء او نجعل

المستتر

الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتداء وعلى التقريرين
يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيداً واعلم ان العامل في المبتداء والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال
بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر و
قال الآخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظي واصل
المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتداء ذات والخبر
حال عن احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن
ثم اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظاً
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائداً الى زيد
المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم

صاحبها

صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر
الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً
ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معيناً و
للمقرر المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل
اشتراكها فيقرب بالمعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل
قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن
تعيينه فكأنه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك.

فان النكرة فيه وقعت في خبر النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل
لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به
الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند
اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في
قوة رجل موصوف لصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر للكلب النباح للمعاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي
حسن مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والهر
لسه نباح غير معتاد ثبت ان يكون
شرا الاخير افعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا

ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة
ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي
سلام من قبلي عليك وهذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج
في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب

وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة يعني
الاخبار عن النكرة واصله مبني على الفائدة
... عن النكرة فائدة يصح جعلها
... ويبين ما ذكره
لانهم لما راوا ان المبتدا لا
قوته بالتمييز

الى الصوت ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد قائم ابوه وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم
يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به و
ذلك العائد اما مضمر كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو
الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير الغائب قرينة نحو
البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
او جار او مجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر

اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بالجملة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر
فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون
فانه يصح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد
يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام
ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه ومذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا

اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او
غير متساويين لا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر
خبراً نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص
لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك يوجب تقديمه
ايضا نحو افضل منك افضل منى رفعا للاشتباه او كان
الخبر فعلاً له اى للمبتداء احتراز عما لا يكون فعلاً له كما فى قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه
زيد لعدم التباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى
تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول
فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا
قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن
الفاعل اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل فى مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً عن الفاعل فالتبس

المبتداء

المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل و
جمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى
الذى ليس بجملة صورة سواء كانت بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم الفاعل
كان مفرداً صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره
صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملة او كان الخبر
بتقديمه مصححاً له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء
فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل فان
فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقى المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر

اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعه يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين فى جانب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا و معنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتداء و فيه ضمير لمتعلق الخبر وهو
التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة و التمرة متعلق به
مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المئول بالمفرد مبتداء اذ فى
تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل
عندى انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على
المبتداء فى جميع هذه الصور لما ذكرنا و قد يتعدد الخبر
من غير ان يتعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا و ذلك
التعدد واما بحسب اللفظ و المعنى جميعا و يستعمل
ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد و عاقل و بغير
عالم العطف

العطف مثل زيد عالم عاقل و اما بحسب اللفظ فقط
نحو حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز و فى
هذه الصورة ترك العطف اولى و نظر بعض النحاة الى
صورة تعدد و جوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد
المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
لا خفاء به لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك و قد يتضمن المبتداء معنى
الشرط و هو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد عليه
نحو و ما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط فى سببية
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر و يصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط
و اما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه و اما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه

وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون
صلته فعلاً او ظرفاً مأولاً بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلاً وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها
المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله
تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
فى الدار وهذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
مثال المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام
رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء

على خبره

على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما
كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من
الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب
كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق
بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت و
لعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه

ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى خبر ذلك اى هو اهل الحمد ولم يذكره هنا وهو ليس بسديد لان الكثير لا ينافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن
قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره محرم افندى

تخصيص انّ المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق
انّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع انّ كلا القولين لا يساعد القرآن
وكلام الفصحاء وفيما يدل على عدم منع انّ المفتوحة و
لكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى اعلموا انما غنمتم من شئ
فانّ لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جايزا لا واجبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير
ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا
عند من قال فى نعم الرجل زيدٌ انّ تقديره هو زيد كقول
المستهل اى المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف
فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره

عن دخول الفاء على الخبر فيما سبق وما يدل على عدم منع

وقد يجب حذفه اى حذف المبتداء اذا قطع النعت بالرفع
اى كان الخبر نعتا فى الاصل لشئ ثم جعل عنه وجعل
مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف نحو الحمد لله الكريم

الهلال

لان هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المتهلين ٥ ٦
بان يروا شيئا ولم يتميزوا انّ شيئا منها الهلال فيميز لهم
فيقول لهم الهلال هذا محرم

الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
لتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جايزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فانّ
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت
خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى تركيب التزم
فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة
مواضع على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذى بعد

لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة و
التزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا
كان خاصاً لا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء
يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل بفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة
للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدراً
صورة او بتأويله منسوباً الى الفاعل او المفعول او
كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافاً الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابى راجلاً وضرب زيد قايماً
اذا كان زيد مفعولاً به ومثل ضربى زيداً قايماً او قايمين
وان ضربت زيداً قايماً واكثر شربى السويق ملتوتاً
واخطب ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى

ان

ان تقديره ضربى زيداً حاصل اذا كان قايماً فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقى اذا
كان ثم حذف اذا شرط العامل فى الحال واقيم الحال قائماً
مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام
الخبر فيكون الحال قايم مقام الخبر قال الرضى هذا ما
قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى
ان تقديره بنحو ضربى زيداً ملابس قايماً اذا اردت
الحال عن المفعول وضربى زيداً ملابسى قايماً اذا
كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال فبقى ضربى زيداً ملابس قايماً ويجوز
حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت
قايماً زيداً اى ضربته ثم حذف ملابس الذى هو خبر
المبتداء والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشداً مهدياً فعلى هذا يكون مستريحاً من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيداً قايماً

الظرف والظرف قايم مقام صح

وهى منها حذف فاذا مع جملة [illegible] وسنها [illegible] ولم [illegible] خبر هذا المكان و[illegible] العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى التامة صح

حاصلة لجعل قايما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف
الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما
وثانيها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف
عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف
في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح

لان

لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي
من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة
الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء وعلى المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو
اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر
المبتدا وخبر لا النفي للجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول من الحروف
عليهما ورودها عليهما لا بان اثر فيهما لفظا ومعنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم
ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى انما يدخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول

بهذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في ان زيدا قايم فالمسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه
كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومنفيا
ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح
كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا
يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل في العمل فلا ينبغي ان يكون عملها فرعيا

فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت
العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول
كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة كقوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر
لا التي لنفي الجنس اي لا التي لنفي الجنس لنفي صفته اذ لا رجل قايم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الى شي اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار و
المراد بدخولها ما عرفته في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل

عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظا
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا
يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبره لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا

ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا الحاصل منه اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا يرد بما عرفت من معنى الدخول الايراد
ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما
فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى دخولي لغة اهل الحجاز ورد
القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل
لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس
كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون النفي للجنس
لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر
ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب
فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام
بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به وفيه
او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد
بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا
وشرف شرفا واني زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صدقه للفعل

وهو

وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب او ما فيه معنى
الفعل نحو صار ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل
وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته ضربا
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج مثل كراهتي في
نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بالفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في كرهت كراهتي

فهو مفعول له لا مفعول مطلق او ليس ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار

عن الحد على الحد و دجا معادونا فعاو يكون المفعول المطلق للتاكيد والتطويق الحد

ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل

على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا

للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد وللاول

اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة

عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال

جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع والتعدد بخلاف

اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ

فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله

نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست

جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول

المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم

ای قدمت

ای قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف

والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي

حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له

يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله ورعيا اي رعاك الله رعيا

وخيبة اي خبت خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا

اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا

اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد

في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب

الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا

وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا

يعلم ضابطه كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة

منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع

مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد

سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبر عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن
ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا
وما نت سيرا الا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن الاسم
لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
بين البعض بلفظ اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت
الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد ان
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على
ان الاسم الواقع موضع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اولى هو فعل المسند
والى التشبيه فعلا والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال
لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق وقع

تفصيلا

ويمكن ان يقال انه بيان الضابطة ان المفعول وقع موقع الخبر الذي هو حامله فلا بد من حذف حامله قائما او
ذكره ثم يقع موقع الخبر بل يكون الخبر المذكور فلا بد من الحذف حتى يصدق الضابطة عليه وايضا يمكن ان
الضابطة التي يكون المفعول المطلق فيها التفصيل الاثر مضمون الجملة لو ذكر الفعل كان المفعول تفصيل
لا المفعول المطلق فلا بد من حذف الفعل ليكون المفعول المطلق بل يبقى المفعول المطلق كما لا يخفى

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها ٥٢
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شد الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء
ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما
تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع الى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان به
امرا آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن لزيد
زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا

له صوت صوت حمار اي يصوت تصويت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا
فتصويت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق وهي صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات
ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق توكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ

المصدر

المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه مغايرة المؤكد اسم فاعل من حيث هو
منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع
وعلى هذا انه ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك
البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف الزوائد ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك لالان اسعد يتعدى بنفسه

بخلاف الثاني فانه يتعدى باللام **المفعول به** هو ما وقع اي شيء وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاءً بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور وقع
عليه بل ملتبس به فخرج المفاعيل الثلثة الباقية فلا التباس في واحد
منها ان الفعل وقع عليه بل فيه ومعه وله والمفعول المطلق
لما فهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه
فان المفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة
ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل

فيه

65

فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد
او وجوبا كما في التمني واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو
من رأيت ومن تكرم اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه
في حيز ان نحو ان البران تكفل ماك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في
باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو
اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى
هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عنه امثلة محدودة مسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه اي اترك امرءا
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا

خيرا وهو للتوجيه. واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا
ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وتعلقه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف
النداء وقصد خطابها فهي حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب والمتفجع
عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندبته والتفجع منه ونبه عليه بقيد القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد
المصنف حكمهما بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد
فكانك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك فلا ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
انه داخل في المنادى بحرف نائبا مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا
وهيا واي والهمزة واحترز بقوله بحرف عن نحو ليقبل زيد لفظا

او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب
مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا ونيابته اي نيابة
لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون
ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين
المذكورين وللمنادى والمنادى المظهر مثل يا زيد و
المقدر مثل الا يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيدا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل قال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواته من اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
هذا المذهب كلمة مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة وعند سيبويه كلا جزئي الجملة الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل

وينبئ على ما صح به اي بالضرورة لا بامكان العام لانه ينقض التعريف بالعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء عبد الغفور

مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار
في بيان النصب لتسلمه وينصب بسببهما على ما يرفع به اي على
الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها به
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك
بان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف في ذاك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته
الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد

ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة او لهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام
التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
يا للمظلوم اي يا قوم للمظلوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له
ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع
كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح
لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لانه علة بنائه كانت مشابهة

ويا زيدان ويا زيدون ان قبل العلم
اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن
تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يبنيان
المثالان اجيب بان لفظة يا
قائمة مقام اللام عبد الغفور

ويخفض خص لفظة يا بالاستغاثة عبد

لبحرف واعرض عما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما
وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب سواهما كليه
واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم الحرقة منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر وينقضي منه ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما
المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى
عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ
وان على تقدير فتحها فمشكل لان ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر
مما سبق ويفتح اي المنادى على الفتح لالحاق الفها اي
الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها

ولا لام فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح
فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا
زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او
تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره
مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا
معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين و

هذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد له لانه منصوب
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفاً ولم يورد المص لهذا
القسم مثالاً اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين
بمثال سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة الى
ايراد مثال له على الانفراد مع ان المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً غير معين هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما
سوى المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له
على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكماً انما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرواه لان المتبوع

مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن
مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافاً معنوياً
ولفظياً ولا شبه مضاف او حكماً بان يكون مضافاً لفظياً
او شبيهاً بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة
في جواز الرفع والنصب يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر
الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار
فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في
الاغلب حكم الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيد زيد وقد يجوز

اعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المص ذلك و
لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقاً
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل و
المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير
حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابعاً للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبنى
ان يكون تابعاً لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر
ويا غلام بشرٌ وبشراً فى عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه و
الخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه فى المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب

لان

لان المعطوف بالحرف فى الحقيقة منادىً مستقل فينبغى
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعراباً فصارت رفعاً
وابو عمرو بن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادىً
مستقلاً فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى
فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله
منادىً مستقلاً بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار
النصب لامتناع جعله منادىً مستقلاً والمضاف عطف

على المفردة اى و توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضاف
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادىً
ينصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التأكيد و يا زيد ذا المال
فى الصفة و يا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا
يجىء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافاً لان
اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية و
البدل و المعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى
ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف
الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء و
ذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره و المعطوف المخصوص منادىً مستقل فى الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدراً فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقاً فى هذا

الحكم

الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد زيد و يا زيد اخا عمرو و يا زيد طالعاً جبلاً
و يا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد و عمرو و
يا زيد و اخا عمرو و يا زيد و طالعاً جبلاً و يا زيد و رجلاً
صالحاً والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه
منادىً فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما
يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز الضمة لا يكون الا فى
المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق
لها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه كما هو
المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فلو لم
يكن كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذا الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف

ففخفوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا
نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثل يا ايها
الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
واسطة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا اي هذا الرجل
بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه
ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا اي هذا الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين

انما

انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة
تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما اللزوم وبها
للكلمة يا الله لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي
في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف و
ان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلام

متعلق بحكموا المؤخر

في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذ ولك اى جاز لك في مثل
يا تيم تيم عدي اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة
المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في
الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب بحسب التركيب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر اى فقط
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم
عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر
البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال

جرير

جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في
سوأة اى مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم و
المنادى المضاف الى ياء المتكلم تجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامَي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو
يا قاضيّ مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة وهما اى هذان الوجهان
وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوّا او قد جاء
شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف

ودليل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة صح

ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف وقالوا
اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله و
يا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد
جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا
ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت

ام

ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى
فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بها
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول التلفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه
فقال وترخيم المنادى جايز اى واقع فى سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة
فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع
ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام
وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى اخر المنادى
تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا

هذا

بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور الى الاسم و
شرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او
شرط الترخيم اذا كان واقعاً في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون
مضافاً حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضاً
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً
لا مجروراً باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في
المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ من ذكر المندوب

فكانه

٧٥

فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند
دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية في
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين
وهو ان يكون المنادى اما علماً زايداً على ثلثة احرف
لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع
انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي والزيادة
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسماً ملتبساً بتاء تانيث واذا
لم يكن علماً ولا زايداً على الثلثة لان وضع التاء على الزوال
فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر
فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء الخونة و
شاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً عن ثلثة اذ التاء كلمة

يكون

ال

وشرط الزيادة لانه ليس لعدم النقصان عن اقل ابنية المعرب بلا عذر موجب

اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من
بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولاً ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة منهما ح
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما
هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره
الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج ح
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من
ان يكون حقيقة او حكماً فيشمل مثل مرمى ومدعو فان

الحرف

الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي
الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد
بهما المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي
والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون
وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معاً حذ فتا معاً
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر ضلت على الاسد و
بلت عن النقد وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافاً ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين

حذف الاسم الاخير فبقي في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد
منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حارِ ويا مالِ في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد
فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون
له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال
يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه

لما

لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم
وقلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لانه لما
جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني
يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير
المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في
البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع
عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل

الذى يتفجع عليه اى الاسم [illegible]
[illegible]

باحزناه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تميزا
به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء
حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على
صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء
مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشتبها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف فى اخره اى آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين

قلت

قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا
الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا
رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل
يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة

فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتيّ الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف
النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام و
المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف

النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء
كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا
وصف بذي اللام نحو ايها الرجل او بالموصوف
بذي اللام نحو ايهذا الرجل يا ايهذا الرجل فلا يجوز
الحذف من اي هذا من غير ان تصف هذا بذي
اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام
زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم

مستلق فخففه قال افتد مخنوق حذف حرف النداء
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا
اي ياكروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون
بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا
تختلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا
اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف
نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على
الفعل بخلاف قراءة الا يا اسجدوا بتشديد اللام لانه
ليس من هذا الباب فان ان ح ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع حذف
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي
وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول

اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على
شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اضمر عامله بناء على
شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده و
انما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد
ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا
به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل
ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون
الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل
او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسب بالترادف
او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن
العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدٌ ضربته
فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضاً
مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر
كان فى نحو زيداً كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بعينه
والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم

والرابع

والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا
تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها
ح تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجه نحو
زيداً ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيداً مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان
مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيداً
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد فى هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل المقدر
الناصب زيداً فى زيداً ضربته ضربت المقدر فان
الاصل فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت الاول لوجود

وزيدا امررت بغلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق

مفسره اعني ضربت الناس وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار
على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اى بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح تصحيح
رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة
ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتي الصحة فيهما
متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم يترجح النصب بقرينة اخرى يترجح الرفع
بسلامته عن الحذف على نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع

اقوى

اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان
لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى و
الدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع و
هي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف
العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيدا فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضى
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما
مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على
الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا

للمفاجاءة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب
في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة
هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد
حرف النفي يعني ما ولا وإن وليس لم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها
في العمل نحو ما زيدًا ضربته ولا زيدًا ضربته ولا عمروًا وإن
زيدًا ضربته الا تأديبًا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدًا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في الاسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدًا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي
فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة

[illegible]

في الزمان

في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي نحو زيدًا اضربه وزيدًا لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواضع
الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب
الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع
موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما بين خبريته ذات ما هو مفسر

هو

على تقدير النصب ووصفية لا بينه بوصف النفير
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله
تع انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود
ولكن خيف لبس بالصفة لاحتمال كونه بقدر خبرا وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق انه بقدر فانه يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامران
اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا
تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او
في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة
التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى

78

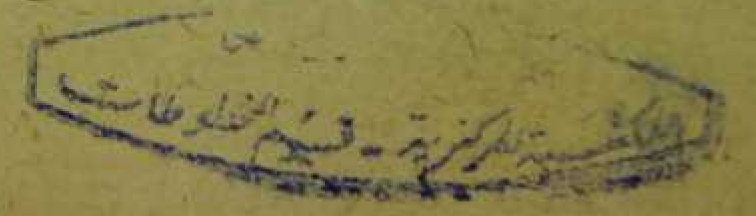
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان المستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع
قلنا من معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدء فالصغرى اقرب ويجب النصب في الاسم المذكور
بعد حرف الشرط المراد به ههنا ان ولو فانها اما وان
كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار رفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب
نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته

مثال حرف الشرط مع الطلب

مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيدٌ ذُهِبَ به منه
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدًا
فيه وان كان يُظَنّ في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق
النظر فيه انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه لان ذُهِب به لا يعمل النصب وكذا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب
في اذهب فليقدر مناسبا آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب
او يلابسه احدٌ بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب

هَبَ

بالابتداء



بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب
وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه
في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا
فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل
شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء
مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول

الكاتبون

شيء

لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر ان قوله تع الزانية والزانى
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القرّاء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا الاخراجه عن القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار
المص الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية و
الزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى
مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو
صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا
الفاء لا يعمل ما فى حيزه فى ما قبله فامتنع تسليط الفعل

المذكور

المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف
المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى
حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او تفسيرية
وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا
يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهى تكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار ح فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب
المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه
لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ

وتبعيد منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل
فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيراً اي حذر
ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً او ذكر
تحذيراً اي حذر فيكون مفعولاً له مما بعده اي مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكرراً على صيغة
المجهول عطفاً على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى
هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العايد الى المعمول اشعاراً بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وهذان
مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من
الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك من حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف

الحذف
محو المكتوب وترك التمكين
واسقاط التمكين وضرب ...
تقول حذفت رأسه بالسيف
اذا ضربته كذا في الاختري الكبير

فان

فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه
اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيداً من الاسد فينبغي
ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده
فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يوذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور
قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود
بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك
من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

الطريق صح

كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول
في المثال الاخير اياك ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن أن وأن قياس ولا تقول في المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه
مع غير أن وأن فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف أشد شذوذاً لان حذف
حرف الجر قياس مع أن وأن شاذ كثير في غيرهما و
اما حذف العاطف فلم يثبت الا نادراً المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمناً في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او
مطابقة اذا كان العامل مصدراً فقوله ما فعل فيه فعل
شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان
او مكان عن أن يفعل فيه فعل سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان

فعل فيه

فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير المتبادر
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو المفعول فيه ضربان يظهر فيه
في وهو المجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا
يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر

فعل فيه فعل بل من حيث انه ... صح

لا مفعول فيه والفهم المص رحمه الله حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما
بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر
المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون

فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف التي
يجوز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات
عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو
الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان
معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل
الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة الاستعمال
لا للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم الا بدون
الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما

اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له و
لغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان
تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يجوز الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه
على الاستعمال الاصح فيكون زيادة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر
لا شريطة نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت

سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر
في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد
تحصيله وبسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل ع
مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله
مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا وقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو ان الفعل
الذي لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلت المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
معه في ضربت تاديبا قلت المراد المذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد
بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا

مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن
الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو
القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون
المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالفه خلافا لظاهر الزجاج فانه ان المفعول له عنده اي عند
الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
في الحقيقة الا ترى ان صحة تاويل الحال الى الظرف من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير
ان يخرج عن حقيقته وشرط نصبه اي شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له

له على ما يدل عليه حده وهذا كما قيل في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من والباء
وفي مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في
النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول فعلا احترازا عما اذا كان عينا كجئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي متحد فاعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره كجئتك اياي وسعاربا
له للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما كو

وكان الاصل ابقاؤها باسم التلفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها في النية صح

ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن نحو شهدت
الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه
بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر بخلاف ما اذا اختل شي منها **المفعول معه**
اي الذي فعل لمصاحبته اي بمصاحبة الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه فعل
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام
واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى

الى اللازم بالنصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلي هذا
معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور
بعد غيره كالفاء المصاحبة هو معمول فعل اللام متعلقة بمذكور
اي كونه ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادة
اياها سواء كان ذلك المفعول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء
ذلك المفعول لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
وزيدا

بمصاحبة معمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان
واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل
الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو
العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان
اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز
العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان

فان العطف فيه ممتنع لعدم الفصل لانه لا بتاكيد المتصل
بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز
العطف بل يمتنع تعين النصب وحينئذ لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه يمتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد
زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في
ملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به

من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج
ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
المنع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا ومعنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال
عنه لفظيا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار رابطه
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه

لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكان
الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا
وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصلح ان يقال بل نتبع ابرهيم
مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه ميتا مقام
ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير
المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرا تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل

والمراد والله متحد بالذات
ومختلفان بالاعتبار فان الرابعة
انما يلاحظ تسمى دانا ومن انما
لجمع عشان من الامر تسمى ...
لولاه ... موافقه

او يبنيان على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار
والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان ذا الحال فيه تاء المتكلم ومفعولية
زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان ذا الحال فيه الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما
يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يعد في نظم الكلام
اخبر او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته

بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اخبر او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما
ويا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان

[illegible] كالنداء
والتمني والترجي والتشبيه
صح

الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع الافراد بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو
الحال فيه نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية عن المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها
يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل
امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا
او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو
هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة
حتى يعلم ان غالبية كون صاحبها معرفة المبنية عن تخلفه في
بعض الموارد انما هي في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا

لا لكون صاحبها معرفة

معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحشي الاتن
وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها لما في الدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن يشرب منه ولعل المراد به هاهنا نفس مداخلة
بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت
به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة
فلا يرد نقضا على اشتراط كونها نكرة تاويلها على
وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي
تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجهد جهدك
فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر

العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل
والمبرك المناخ يعني جاي
شتر خوابانيدن
منتهى

منصوبة على المصدرية وثانيهما انهما معارف موضوعة موضع
النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان احسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص ما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب تقديمها
اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما
في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في
مثل قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر
المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل
مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا تتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف

نحو جاءني رجل
وزيد راكبين

بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوزه نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما
مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا
يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان شبيها بالظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوى لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا على العامل المعنوى واما اذا
جعلته داخلا في العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال
على العامل المعنوى كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة فلم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع

لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان كان مجرورا بحرف ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو
المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والعلة
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم
بجعلها صفة المقدر عن الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة
وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان
الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل

به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه
رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل
في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم
ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا
اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة
فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه

والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان
كان مفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
مشارا اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتجيء الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا
منها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في
قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها
على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا

حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او ماضيا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل
على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو
وحدها او بهما مع الضمير انما يجوز في الحال المنتقلة واما
في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو في نحو قولك هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد و
المؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يتعين ان يقع في الابتداء

فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية
التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع غلامه وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت وغيرهما الجملة الفعلية
على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم
غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من

دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان
صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو لان المتبادر
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه فيقارنه وهذا
الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
او مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد
قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بتأويل حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي
لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك لك ذ اي

الشارع في السفر او المتهيئ له رأشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او متداخلة كذلك راكبا لمن يقول كيف
جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي
بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في
بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا
هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب
الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
حققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحيى عطوفا و

اي تفخيما

وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب
حذفه اسمية احترز عما اذا كان فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد
اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو ابدا شهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية اي في حكم العدم فهو ليس يرفع
الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم واراد معين المستقر
اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به

عن نحو رأيت عينا جارية فإن قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ من الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا الواقع في الاحتراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي
بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه
بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا الواقع في الاحتراز عن عطف البيان في مثل
قولك ابو حفص عمر فإن كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه ولكن لما كان فيه عمر اشهر زال
بذكره الخفا الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا

مثلا لنصف من فلا نشك ان الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فانه اذا اريد رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه بحسب الوضع أُتبع بصفة او بحال فيقال
رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
انهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو
رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات

مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص
في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي
ذكر مميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما
في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو
او بلد قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على
التمرة مثلها زبدا والمراد في المقادير في هذه الصور
هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها ٥
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه

التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الكلام كما ان المفعول حقه ان يقع بعد كلام تام
فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر
الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود
خلا فيفرد التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا

ان كان اى التميز جنسا وهو ما تبين به اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال كتاب زيد حسنتين للنوع جاز ايضا ان يقال
كتاب زيد حسنتين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التميز على ما فوق الواحد
يقصد جوازا حيث لم يتبين الواحد في غيره اى في غير الجنس
نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد
التميز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه
لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اى اضافة

اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اى وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة
في نون الجمع نحو عشرو دراهم اما في الاضافة فلئلا يلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشروك وعشرو رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا
على قلة ليجرى الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى

ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا مقياس نحو خاتم
حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تميزا والخفض اي خفض المميز باضافته غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
عن طلب التمييز لان اي في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كما هو الظاهر
اي لتعلق عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرفي النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة لمقتصرا عليها تنبيها
على ان المقابلة باقي هذ القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو

زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما كان
فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال للجملة والتمييز خاص بالمنتصب عنه وزيد
طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز
بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة
فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه
او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها

مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفاء
به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان
التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون
تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير
للعرب فكني به عن الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما
الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة تصح جعله لما انتصب
عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون
تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا

تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فيجوز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب النفسي
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو
طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها
فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب
الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب
عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء
كانت موافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و
الزيدان ابوين والزيدون آباء والمعنى في نفسه مثل

قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت ابا وجدا او اله فعلى كلا التقديرين اذا قصد
وحدة التميز اورد مفردا اذا قصد تثنيته اورد تثنيته
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق
على المثنى والمجموع الا ان يكون التميز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا
اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ماولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية

كانت

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لانها كانت تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها وكونه ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حالا لغيره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
لله زيد فارسا اي من حيث انه فارس لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس — او حال كونه فارسا
وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لانه [عاملة] حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل من جهة
ضعيفة كما ذكرنا فلا يقول ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم
التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح وغير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له

اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان المثاني قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه
لاجل ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز لرفع الابهام عن ربح منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في الفعل وتمسكهما

في هذا التجوز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ
يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره [redacted] ويعود ضمير تطيب
الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا
تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب
فلا تمسك في ما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى
الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس
الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح
في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في
تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف بكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع عن
متعدد وجزئياته نحو ما جاني احد الا زيد او اخراوه
مثل استثنت العدد الا نصفه سوا كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جائني القوم الا زيدا وتقديرا اي مقدرا
نحو ما جائني الا زيد اي ما جائني الا زيد بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جائني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما تقدم من تعريف قسميه اعني

لامن تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان
مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رعاية للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي
للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب
اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس واجب
النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج قراءة الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا
منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه

بِسوال الناسد المساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم
او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى يتجه ذلك

شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً اذ له نسبة الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام في باب المفعول
او مقدماً عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوباً
اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه او منقطعاً اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً
اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً في الاكثر
اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجاز
فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حماراً فهاهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله
تعالى ...

جاءني الا زيداً القوم وما جاءني

في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الاستصحاب او خبر محذوف

ثم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله توسعاً
الى المتصل لانه اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه
لا انيس من جنس السابق بحسب الظاهر ...

١٠١

٢١١

لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً او
كان بعد عدا او خلا اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان
بعد عدا يعدو عدواً اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا
زيداً او بعد خلا من خلا يخلو خلواً نحو جاءني القوم خلا زيداً
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز ويحذف من
وتوصل الفعل فيتعدى بنفسه التزموا هذا التضمين او
الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
2 صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او الى بعض منهم زيداً وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما احد ليكونا اشبه بالا التي هي
الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما

جاءني القوم خلا زيد

هو اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم
خلافاً في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وماخلا
وماعدا اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد
ماخلا وماعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو
جاءني القوم ماخلا زيداً وماعدا عمرواً تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او وقت خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي
مجاوزة مجيئهم عمرواً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اي جاؤا خالياً بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم
او مجيئهم عمرواً وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما
فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به و
لهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب صح بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيداً وبعد لايكون نحو سيجيء اهلك لايكون
بشراً وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة

الناصبة

١٠٢

الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقاً وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لايستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة
مقام الا وهي لايتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي كون المستثنى واقعاً
في محل يكون متأخراً عن الا احتراز اذا كان بعد ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز
عن اذا كان وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوباً كما
مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عن اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لايكون منقطعاً

حال صح
عما

ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا
زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار واما بطريق الاستثناء وهو جايز
غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على
الاستثناء انما هو بواسطة التشبيه بالمفعول لا بالاصالة و
بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب
والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع
في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما
ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد الا ان
يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح اي يثبت على سبيل العموم

نحو

نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي
اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى و
ايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا ويجوز مثل هذا التخصيص في مثل
ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما باتين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة و
غير جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب

في الايجاب عدم استقامته على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال
المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني
الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام
في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ
معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد
دائم على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال

الشيخ

الشيخ الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك [illegible] قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في
صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى
صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد
كل من يتصور منه الضرب عن معارفك اذ المقصود منه المبالغة
في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله
على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل
احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتبر به
فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به

محمول

ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية
اولا والاخص المستثنى مما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان
ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان
في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات و
ذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرواً بالنصب كان فتحته شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة

اذ ام يكن

اذ ام يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على
البدل منه واعتبر سرايته حكما اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما
عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعدها اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي
ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في
هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول مرفوع
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال
محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا
بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى
النفي بالا في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله

اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس فى قائما فان انتقض نفيها بالا لبقاء الفعلية وامتنع
ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى و
قد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير
وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او
كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها
حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها
فعل متعد فاعله ضمير ومعناه تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اى جانبا براه الله عن ضرب عمرو و
اعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو تابع باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما اخبرية المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جانى

رجل

رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما
قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل
الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت تابعة لجمع اى واقعة
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا لما قد
يكون مقدرا فى غير مثل جانى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها
فى الاستثنائية من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة
جانى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جانى
رجلان الا زيد منكور اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة

لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرين وانما اشترط
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل
الا زيدا جائني وله علي عشرة الا درهما وانما صار عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على
الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جائني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور
نحو جائني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان
ذلك نادرا فلم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو
كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع آله ولاه لاله فيهما
على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن
الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور

هي

هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما
الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون
ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما
آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء فقال يجوز في قولك ما اتاني احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقول
الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وفا

للزوم ظرفيته ويمكن ان لازم الظرفية وقع في موقع الاعراب لا الظرفية تقدير حل الاعراب
نقل من عصام الدين حاشية مولانا جامي في بحث مفعول معه

في البيت شذوذ وان آخران احدهما وصف لكل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بين الجزئين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية لانك
اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان
زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم
الظرفيه وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دِنّاهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء
اذا اخرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون
جائني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل انشاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها و
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها

اول هذا البيت
فلما صرح الشر
فامسى وهو عريان

واقعا

واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد
ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثا
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها
وردت عليها كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتداء في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث
المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونهما معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
ولا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما اي في
احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد

من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً
فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد
ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اقواها اي ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان
خيراً فخيراً [illegible] على معنى ان كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً ورفعهما
نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان
خير فخيراً اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرتها ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان
كنت منطلقاً انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف
اللام قياساً ثم حذفت كلمة كان اختصاراً فانقلب الضمير

المتصل

المتصل منفصلاً وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان
عوضاً منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار
اما انت منطلقاً انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة و
اما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقاً انطلقت
فعل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اولا لام
فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها ونعرفها
في قسم الحرف انشاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيداً قائم ولما عرفت
من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا
التعريف ههنا ايضاً بمثل ابوه في ان زيداً ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوب منه اقل مما عداه
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي

ها

الكثير حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزاً ولا يبعد ان يقال اسم لا هو
المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلاً كما هو مبني منه
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه فهو
المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في مثل لا غلام رجل
ابوه قايم كما عرفت وهذا القدر كافٍ في حدّ اسمها مطلقاً
لكنه لما اراد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه
لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً او مشبهاً به
اى بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه بهذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل في
الدار مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة مثالين كليهما فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان

مفرداً

مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او
مشبهاً به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه
قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً او معرفة
او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا
تنوين نحو لا مسلمات والياء المفتوح في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة
او حكماً فحذف من تخفيفاً وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولا
يبني المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كانا

اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او
مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به اولا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل
ولا امرأه ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى الدار زيد
ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه
الصور الست الرفع على الابتداء واما فى المعرفة فلامتناع اثر
لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف عن التاثير
مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير الاسم لكن مطلقا لا بعينه
اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى الاحاد
وفى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل
فى الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا
ونحو قضية اى هذه قضية لا اباحسن لها اى لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع

والتكرير

119

والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله عنه
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل اباحسن
لها فان مثل لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بتأويل بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره
عليه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب
التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية

والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان الاول لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح
الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
لان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على
مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر
منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع
فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون

رفعه

رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها
ليوافق اسميها بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول
متعين لعطف الجملة على الجملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فيقول الا رجل في الدار متفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك انه ليس
وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم

بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث
لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل
ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام لكنه حرف موضوع
للتحضيض برأسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل
ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسم
لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا التابع وما بعده احتراز عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني و
العامل فيه مبني احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعد حال او صفة بعد صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو
لا رجل فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال و
توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت
المبني

المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم
جيء بنعت لا يجوز بناءه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال
نعت للتابع دون المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل للمتبوع
فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في
التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو
لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي
وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب فحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محل القريب
وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه علم في قوله ولا حول ولا قوة
ها

فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً
وان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل
بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيراً نحو لا حول
ولا قوة مثل لا اب وابنا فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدا وتأذرا وساير التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم متوابع المنادى
وكذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل
تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب
وحذف النون فى نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنياً
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبراً لها وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط
النون فى مثل غلامين كما فى حالة الاضافة تشبيهاً له اى اسم لا

فى هذين

١٢٣

١١٤

فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معرباً وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين
لا يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اى للمضاف فى
اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة
وهو الاختصاص او المعنى اى مثل لا اباله ولا غلامى له جائز
تشبيهاً له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة [illegible] بالمضاف
فى اصل معناه اى معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لشبه غير المضاف
بالمضاف فى معنى الاختصاص [illegible] لم تجز تركيب لا اباً فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ
وانما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب

بالمضاف فى اى بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اى لمشاركة يشتمل
هذين التركيبين له اى
لما يشتمل على الاضافة

لا ابا فيهما تركيب يضاف فيه الاب الى الدال لمشاركته في
اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لف والمعنى المراد بالمف وبهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت الجنس للاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد
على تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى
لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين واما ثانياً فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة
باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد
للام المقدرة وحكم المص بفرده لما عرفت ويحذف اسم لا

حذفاً

حذفاً كثيراً في مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الا
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف
اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اى لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبراً اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها اى دخول ما
ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية اسم ما ولا لها
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها
اسماً وخبراً لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبراً لهما انما هو
في لغة الحجازية واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون
الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسماً لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه
قبل دخولها عليهما ولغة الحجازيين هى التى عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما
ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا يزاد مع لا
في استعمالهم وهى زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند

الكوفيين او انتقض النفي بالّا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلانها عامل ضعيف
عمل شبه ليس فلمّا فصل بينهما وبين معمولها لم يعمل واما اذا
انتقض النفي فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل
العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل و
اذا عطف عليه اى خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد
الايجاب بعد النفي بعده وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الّا في نقض النفي **المجرورات** هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه والفتحة و
الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه

لان الجر

لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو شبه فيدخل في تعريف المجرور (به)
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا مضاف اليه بالاضافة
اللفظية ان لم يكن في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير (داخلاً)
ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف
لفظا ايضا وهو كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي
يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في

لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف
شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل
الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فلما
ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة ويمحوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف — ويمحوها
نظرا الى تعريف كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح
في شرحه في ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء منه من ساير
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها

مثل

مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه
في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا التخفيف — ان يقال
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة الا
التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها
اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كغلام زيد او كانت صفة
ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي

الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في
المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقاً
على المضاف وغيره ولا ظرفاً له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنسه اى جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضاً صادقاً
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفاً له فالاضافة بمعنى في و
الا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد واما اعم مطلقاً
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلقاً كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلاً للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضاً بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه

لا يلزم

لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فصح نحو يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعما لانهم
ورد اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضاً الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى في قليلاً ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلاً للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
فالاولى بها ان يجعل قسماً على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى

ضرب في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفاً اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة
امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان اليه
المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه
ضد واحد يعرف بغيريته كقولك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً

الفلاني

اى

اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امراة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة فقلت الشركاء
فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من
سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التعريف
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة
جرد عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة اضيف الى
النكرة لكان طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو النجم

والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم
جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او
الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او
الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه
من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة دراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما
ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلا ثبت من
الفصحاء من تركيب اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي و
الديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار
فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان تكون المضاف صفة احترازا عن اذا لم يكن صفة نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها احترازا عن اذا كانت مضافة الى غير

معمولها

معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بان زاد ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وضعيف
القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم
غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين في المضاف

الله بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افاد
تعريفا لم يجز الاول لتلزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز
الثاني لجواز المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط لالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لما

مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب [illegible] صح

لانتفاء

لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما
هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه
في شرحه كافيته غير مستقيم لان التوهم بتاخر اللام المتقدمة
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما
وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فيصير
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد حكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا التوجيه ضعيف
لا يتقوى في الفصاحة وبحيث يستند اليه لما عرفت

الهجان
ابو عبيد كذا في كنز الاحوذي

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما
في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف و
البيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً
يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان
صفة او بدل عنها او من قبيل النشر الاتراب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق
خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من المائة
يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق

وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية وعلى صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من
القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك منتفٍ
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو
الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي قول من قال
يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب وضاربك مضاف

دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا للمحولية على ضاربك فانه خذ فاعل المفعول له
والنفس المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسما الفاعل
والمفعول المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر
التخفيف في ضاربك وجوزه بدونه حملوا الضارب عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل حذف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور

يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك بالمنفصل بالتنوين
ثم لما اضيفت حذف التنوين وصار المضمر المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حا[...]
ثم حمل الضاربك عليه لانه من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر من غير المتبادر
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد وعلم
انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما وعلى الاجوبة عن استدلالات الفراء
على جواز الضارب زيد غير جانب النص على موافقة
بعض الشارحين ولك ان تحمل كل واحد منهما اشارة

الى مسئلة على حدتهما مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه توسط العطف
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بالامتناع بل بالضعيف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ تندفع ما فهم من توهم
منافاته للمصادرة على التقدير الاول وارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وتتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفة مع انها المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
في حالته لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى
بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة

قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهي قوله لا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء اذ ان كل واحدة من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع
متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يجوز الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يجوز الوقت محذوفا والجامع قائم
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
اي مستقلا

المضاف اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان يجاب مع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب
الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة و
اخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قد اضيفت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه
متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى
هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني او لا كمتساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في
ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف
فيما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف

٢ المعادا الحداث
او غير مدرك حوفنج

او التخصيص وتعميمه التعيين عن الشي اذ الى ان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم وقولهم سعيد كرز فان
سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد ونحوه
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه
متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف العلة
او الملحق به وهو ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما
كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا

[illegible]

كذا بعد السكوت الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل
نوني وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي و
هذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لان كلة الياء المتكلم
وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره
اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل

مسلمين اذا اضيف الى يا المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم اليا في اليا وصار مسلمي وان كان اخره واوا
قلبت الواو يا لاجتماع الواو واليا والاولى ساكنة
نحو مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واوه يا
وادغمت اليا في اليا وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا
ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الواو واليا
فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما تقدم في مسلمين وفي مصطفون
مصطفى لخفة الفتحة وفتحت اليا اي يا المتكلم في صور
الثلث لما كسر اي لزوم التقاء الساكنين ان لم
تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي
مر البحث عنها مضافة الى غير يا المتكلم فاخي وابي
اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى يا المتكلم
يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام

لم الفعل فيهما وهي الواو وجعلها يا وادغام اليا
في اليا وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحا مع انه يحتمل ان يكون المقسم اي ابي
جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة
فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار
ابي وقد جا جمعه كذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا
بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة قائمة
لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلهما عن اخي
وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في
الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى يا

قد احملك والمجاز وقد اري

المتكلم في بالواو والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر
موارد استعماله وفي فمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن
الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات
الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء
حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك
ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال
هذا حمء او حمءك ورايت حمءا او حمءك ومررت بحمء
او حمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك ومررت
بحما او حماك مطلقا اي جاز حم مثل هذه الاربعة مطلق غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في
كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن

بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك
الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه
ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء
الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهي جمع تابع
منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب بعدم كونهما
من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه

كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا فقلنا باعراب سابقة اي بجنس اعراب سابقة
اي بجنس اعراب سابقة بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقة
ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل ناشئ من جهة منهما
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان
وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه من غير التوابع
الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ

المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر
فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث
انه يقتضي اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس
لا للافراد بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقة من جهة واحدة لكنه
لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم
ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع بمجموعه

وتبعه في المنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها
وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل هيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن
سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك واعجبني زيد
علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه و لا
التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم
على معنى الشمول في القوم لان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد بها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او
اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف

الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ
الوحدة تفهم من التاء في نفخة فأكدت بالوحدة ولما
كان غالبا مواد الصفة المشتقات تفهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق
الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله
ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل دائما
على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل في بعض المواضع على حصول معنى في الذات ما
وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على

ذلك وحينئذ لا تصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي
رجل اي كامل في الرجولية يصح اي تقع نعتا وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا تصح اي تقع
نعتا و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل يدل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح
اي تقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح اي تقع صفة و ذهب بعضهم الى ان
الرجل بدل على اسم الاشارة و بعض الى انه عطف بيان
و مثل مررت بزيد هذا اي بزيد ذلك الرجل فهذا في هذا
الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح
اي تقع صفة و توصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد الجملة الخبرية

الخبرية وانما قيدنا بالجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع
صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه او اي مستحق بان يؤمر بضربه و يلزم
فيها الضمير الرابطة يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح اي تقع صفة له مثل جاني زيد رجل عالم و يوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة يعني صفة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته و بحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب
متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل

الراجع اليه نكرة ... جاني رجل ابوه قائم واذا ذكرت فيها الضمير

والتثنية صح

نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مؤنث تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك
الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابقه فاعله في التذكير والتانيث وان يذكر
كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا او يؤنث
جواز القول مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد مثل يقعد غلامه ٦
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم قاعد
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قايم ابوها و
برجل قايمة جاريته مثل قامت جاريته وبرجل

معمور او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه
الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث
وتونث في الوحدة المونثة ولذلك قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية
لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف

الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاول ولم يكشف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له
بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثمه اي ومن اجل ان كون الوصف الثاني في الجملة
الاولى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون وهو لحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل
المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز ان يكون غير حسن ولا ضعيف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم الذي يعمل عمل الفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذي اجتمع فيه الفاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او
يجعل خبرا مقدما على المقدم والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم و

والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله لا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ
الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ظاهر
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة اعني
اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل
من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه اذا لم يكن اكمل
منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرف بها المضمرات ثم الاعلام
ثم الاشارات ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما ه
مساواة ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو

لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام لا خر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المماثلة وان
في التعريفات نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل
صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا
لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس
فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهام ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير

143

124

والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت
بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل
العطف تابع يعني المعطوف بالحرف مقصود اي قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله

مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل
لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع غير مقصود بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر
التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف و
المعطوف عليه بتلك الحروف معطوفان بالنسبة معا بهذا
المعنى ولما لم تتحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف العشرة
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

١٤٤

١٢٥

العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها
حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما
كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه واخريهما
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حروف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فان لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع
متبوعه لدخل هذه من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا و
قيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من
الكشاف وحكم المصري في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة

فلو لم يكن

لقوته فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية مثل جاءني زيد
العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو
باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حذف
حرف العطف كذلك دخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان حروف المتوسط
بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما يدل عليه في غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات عاطفة فيما ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب ولا المجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله و

ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
كالجزء مما اتصل به لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع
فصل بين المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل فيحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان

للفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم و زيدا وبعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال
يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله
تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
واللامان متساويان بذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون لا يجوزون
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا
كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير
منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما يجعل في المرفوع المتصل وفي استعاذة المرفوع

المرفوع له بذلك ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في
جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى
به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي
ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاستعمال فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب هو من ابيات الكتاب يعني البعد وفي اليوم ... قربت بالتشديد و... جملة خبرية افعال المقاربة ... [illegible]

نحو عجبت بك وبمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلت التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فليس لهما
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من
مرتبة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه
كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما

وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن احوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان
ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف وانما يجوز نحو رب شاة
وسخلتها فيتقدر التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا
بسبب السند وذا اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى

حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل
يا زيد في كونه مفردا معرفة وممتنع بناؤه في يا زيد و
عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على
قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسمها فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا او هو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها

لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها
نسبة الى السبب بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير
فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير
اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اي واذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولهما بعاطف واحد
وقال بعض شارح اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو
العاملين بان يجعلا معمولين واكثر الشارحين على ان
المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا

وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول
وذلك لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم
تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا
لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
الاولى ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء (اي عطف) جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا

والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير
المرفوع والمنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر جوازه على صورة
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في
هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة والله
يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي
عرض الاخرة **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع** اي حاله
وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده
ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع
لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع
ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يجوز بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل

دفعا لتوهم السامع ان زيدا قتيل الضرب لشدته فيحتاج
ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي
قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد
زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب
زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما نسب الفعل الى جميع الافراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به

به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
وتحقيقه لكن في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول واعادته
حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

وتحقيقه خ

بالالفاظ محصورة

محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
والبصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع
اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة
مفرزة ويمكن استنباط مناسبات حقيقة بين هذه المعاني
ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس
والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول
نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع صح في تثنية المذكر والمؤنث وعند
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر

المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والثاني لما سمي النفس والعين اولا تغليبا كالقمرين والثاني
سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات
الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اكتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع
بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع

ويجب ان يكون الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايده
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل فيفيد الشمول
بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما
في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
هو انت ولولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقيته لتابعه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل

نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليان كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات
الثلث تبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخيه دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية
وللزوم ذكر ما فرت انه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما ينسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع الذي يكون

يليانها ع

النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما ينسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب
اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصودا بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما
نسب اليه بل المتبوع فيه مقصود به وبقوله دونه احتراز
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد
الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام بالنسبة الى زيد بل
النسبة المقصودة نسبة ما ينسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا

فيصدق

فيصدق على ذلك انه تابع مقصود بنسبته نسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء
نفيا لنسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
اي بدل مسبب عن التباس احد المتلبسين على الاخر اما اشتمال
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا

قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
اما لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظ انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا وتحصيل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيدا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له توضيحا بالثاني عطف بيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون ظهر التوضيح
يحصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ط والثاني اي بدل البعض

البعض جزوه اي جزو المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتدا انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
من صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كلي المبدل
منه او جزوه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل
هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا محال

لهذه المنافشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانما لم يجعل من البدل قسما خامسا ولم يسمه بدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان
تقصد اي تكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار للملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير
البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل
غلام لزيد واذا كان البدل نكرة الى ذلك ومختلفين نحو
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلا منه معرفة فالنعت اي نعت البدل
للمعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فاتوا فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم

كاجابه ع

ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ
ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

اعجبني ع

عطف البيان

تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح
متبوعه احترز عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المومنين

عمر بن الخطاب رض و عمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي
عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا
هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فرقه من البدل اللفظي حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل ليكون التقرير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق
في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا

وعليه الطير الثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
لعليه وان كان مبتدأ وهو حال في ضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله
ترقبه لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق
فان الطير لا يعبر واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب زيد ويمكن ان يرد
به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا
كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صور النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول الظاهر والثاني اقيد المبني اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ما هية المبني على

على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب**
اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر
بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها
اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه بالحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه
كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف في المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني
والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب

امران

امران التركيب وعدم المناسبة لمبني الاصل لكن المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او انتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المناسبة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا ايثارا للتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه
اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند
البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر
الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
اخره اي المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل وقد يختلف

اخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد
وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء
الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية انواع في بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عن ذلك
من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب متوجه اليه
الخطاب وقيل المراد المتكلم يتكلم به او المخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج

ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فانهما من الاسماء الظاهرة
كلها [illegible] موضوعة لكل غايب مطلقا او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغايب اذ ليس تقدم المذكر الغايب شرط فيها
لفظا او معنى او حكما اما بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم
ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوما من
لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا
فكان تقديم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير
الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في

النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو
اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله
فيكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا للعامل نحو ما انت منطلق عند المجازة او غير
مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه

فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
هو ان اجماعا والحروف لواحق دالة على احواله

من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اي المضروب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك ايا كما
اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي
اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال
المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان
القياس ان تجوز ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان

كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد والمذكر وضمير
ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى والمونث والمجموع
المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا فضربتا هو الغايب المشترك بينهما والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذ المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور
عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير
التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا

بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما القى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المونث
الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو
اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب
وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندات ضاربتان

والزيدون

والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت لا يتغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون في تضربن
والواو في تضربون والالف في تضربان لا يتغير فيهما اي
الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اي ولا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره
لانه وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال

وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه اي عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا
اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير في هذه الصفة لزم التباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد
او عمرو بل التبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
فيه للعاقل

اقتصارا

اقتصارا على هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير المسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا
لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل من الفعل والضمير الثاني

اصلا فيجب انفصاله فانه كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا
عما اذا اتيا ويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال للتحرز
عن تقدم احد المتساويين بلا مرجح وقدمته اى احد الضمير الذى
هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعراف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم فى تاخير الاعراف
ولا يلحق طرح اول الكلمة الواحدة بايراده على خلاف الاصل وحكى
سيبويه تجويز الاتصال ايضا اعطيتك فلك الخيار
اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما هو بفصله وان كان متصلا ونحو
ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا
لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية
وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار

عدم

١٥٤

عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك
للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون
ولكن لم قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد
المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على
تقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن لم قدمته والمختار
فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما يقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه فى
الاصل خبر المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا لان عامله
معنوى وجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان
زيد قايما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى
مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب

ضمير صفة

الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال الانفصال الضمير بعد لولا مبتداء
محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول
لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على
انه ليس بضرورة وكذا الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء
في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضماير قد تقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه

اى كس واقع موقع انت

واما

واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع اليا اي يا المتكلم لازمة في الماضي مطلقا
لازمة في الماضي مطلقا اذ الحقه تلك اليا لتقي اخر الماضي
من الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا من تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربن لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
في غير لدن وعلى السكون وبين تركها تحرزا عن اجتماع

ان تحفظ بدل النون

جبرانت نهد

التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام وتقع مفسرة تامة غير مسبوق بمرجع وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة
اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير اليها ويسمى ضمير القصة اذا كان مؤنثا
ويختار تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المؤكدة بعده اي بعده الحقيقة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية
في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية ولا وايضا يلزم
استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يجعل التقديم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم
على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا
عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام

بالكلية

بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا
وان كان لفظيا يصح الاستتار كان الضمير مستترا او بارزا مثل هو
زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره
لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل
الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جآذرا وظباء ۞ الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد ضعف انّ وانّ انفتحهما بالتشبيه الواقع
فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ

كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد وان المخففة عاملة في الملفوظ
مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا
يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير لئلا يفوت التخفيف المقصود ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اي الاسماء الاشارة المعدودة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي
اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا وللمثناه ذان فعا

جواب عن سوال مقدر بالحسية تامل

وذين

وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر
قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبره ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في كلمات المونث الواحدة
لانه لم يثن منها الا ودي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمذكر فينبغي ان يثنا بها وقيل هما اصلان والمقول باصالتها
قدمتا على ساير الفاظها وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بتغير الياء عينها وتهي
وذهي بوصل الياء بها وللمثناه اي للمثنى المونث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف

لیس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنیة المرفوع
وذین وتین لتثنیة المنصوب والمجرور ووقوعهما علی صورة
المعرب اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فیهما و جمعها
ای جمع المذکر والمؤنث اولاء مدا وقصرا ای ممدودا ومقصورا
اذا کان مقصورا کتب بالیاء وتلحقها ای اسماء الاشارة
یعنی تدخل علی اوایلها علی سبیل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبیه وهی کلمة ها فهو لیس فی الحقیقة
منها وانما هی حرف جیء به للتنبیه علی المشار الیه قبل لفظه کما جیء
به للتنبیه علی النسبة الاسنادیة کقولک ها زید قایم وها ان زید قایم
ویتصل بها ای باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو
الکاف تنبیها علی حال المخاطب والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر
والتانیث وانما جعلت هذه الکاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو کانت اسما لم یمتنع ذلک مثل ضربتک وبک
وهی ای حروف الخطاب خمسة والقیاس یقتضی الستة
والشترک حظی الاثنین فرجعت الی خمسة مضروبة فی خمسة

من انواع

من انواع اسماء الاشارة یعنی المفرد المذکر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وهی ستة راجعة الی خمسة لاشتراک جمعهما وانما قلت
من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقی الی ستة
فتکون ای الحاصل من الضرب خمسة وعشرون وهی ای تلک الخمسة
والعشرون ذاک الی ذاکن یعنی ذاک اذا اشرت الی مذکر
وخاطبت مذکرا وذاکما اذا اشرت الی مذکر وخاطبت مذکرین
وذاکم اذا اشرت الی مذکر وخاطبت الی مذکرین علی هذا القیاس
وذانک وذینک اذا اشرت الی مذکرین وخاطبت مذکرا
الی ذانکن وذینکن اذا اشرت الی مذکرین وخاطبت مؤنثات
وکذلک البواقی یعنی تاک الی تاکن وتیک الی تاکن وتیک
الی تیکن وتانک وتینک الی تانکن وتینکن وفی اولائک
بالمد واولاک بالقصر الی اولائکن واولاکن واما ذیک
فقد اورده الزمخشری والمالکی وفی الصحاح لا تقل ذیک
فانه خطأ ویقال ذا للقریب وذلک للبعید وذاک للمتوسط
واخر المتوسط لان التوسط لا یتحقق الا بعد تحقق الطرفین

ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال ذلك وتلك
وتانك وذانك حال كونهما مثنى الاخيرتين مثنى ذين وتين
واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى
افادة البعد ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذاك وتانك مخففتين و
اولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى
غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة فقد تستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول
المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا
ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم الا فى الناقصة والمراد بالجزء التام

ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام
امر اخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى
كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى
فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة
اصطلاحية وللقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان
يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر
العائد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح

بما علم ضمنا مبالغة فی الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة بمعنیيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته
ای صلة ما لم يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فی معناها كاسم
الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له ای للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصول تشبه
اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهی ای الموصولات الذی للمفرد المذكر
والتی للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث
ويكونان بالالف فی حال الرفع والياء فی حال النصب والجر
والالی على وزن فعلى العلى بجمع المذكر والمونث الا انه
فی جمع المذكر اشهر والذين كالذين بجمع المذكر واللائی
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللای
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف

بجمع

بجمع المذكر والمونث الا انها فی جمع المونث اشهر واللاتی واللواتی
بجمع المونث وجاء فی اللاتی اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفی اللواتی اللواء بحذف التاء والياء معا
وما بمعنى الذی فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء بما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوی فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمونث وای بمعنى الذی نحو اضرب ايهم فی الدار
ای اضرب الذی فی الدار وايه بمعنى التی نحو اضرب ايتهن
فی الدار ای اضرب التی فی الدار وذو الطايية ای المنسوبة
الى بنی طی لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذی
او التی قال الشاعر وبئری ذو حفرت وذو طويت
ای التی حفرتها والتی طويتها وذا الواقع بعد ما الاستفهامية
نحو ماذا صنعت ای الذی صنعت والالف واللام
ای مجموعهما بمعنى الذی او التی او المثنى او المجموع والعايد
المفعول ای العايد الذی لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا

يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء
واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما يتعلمه في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار فلا بد له
من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك
الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء
جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي والالف واللام
فانها ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضميرا لها اي الكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير

خبرا

خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيد الكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه
في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له
في الجملة الاولى وهو محل من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه المفعول
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم
الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا او غير متصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس
زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي
والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه

اذا بني اسم الفاعل من سيقوم كان قايما فيفوت معنى السين
فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخر ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخر المخبر عنه ضميرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر
بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق
القصار الثوب لانه يودي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
الثوب عملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز

ان يقع

١٦٣

ان يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك
زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول
بقي المبتدا بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما
زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما
عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه

ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة
والصفة فانه كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية
للمؤنث تكون في ثبوت الاموال الاربعة والتقاء الثامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قس اي تقع صفة الف في
فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم بالغ له
من حاله لا يعرفه كل احد نقل عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يتركها في
الاعراب غيرها من الموصولات الا على احد لغات في اللذان واللتان
وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا انها بنيت

موصولة

١٦٤

موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف
من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها با لغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع
منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوف لهذا فلا حاجة
الى التذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء
الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وحينئذ جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا
قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه واحد
اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء

والثانية ان ما معناه اتي شيء وذا زايدة والثاني ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انهما لكمالها بمعنى اتى شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شيء وحينئذ جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور والثاني رفعه على انه يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المصنف
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني
الاصل فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبني الاصل فيما قبل
اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فالمراد تضجرت وتوجعت
فعبر عنه بالمضارع للحال لان المعنى على الانشاء وهو انسب
من تعبيره بالمضارع للحال مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما
هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني
تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي

وقدم

١٦٥

وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني
الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها
لا يتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل كما قال الشارح الرضي وليس كما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر
او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل
الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن
بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه
لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه
بانه اراد باطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي

بضم القاف وتشديد الحاء بمعنى الخالص

فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرف
مؤنث ولم يعلم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و
حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فسقة مبني اي كل
واحد من القسمين الاخيرين لمشابهته له اي بفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنه اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر للفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وفعال حال كونه علما للاعيان اي ليس من الاعيان
انما قال علما لنخرج باب فساق وانما قال للاعيان لنخرج باب فجار

لانه

٣٦٦

لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنث صفة
علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال
بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب في استعمال بني تميم الا ما كان
في اخره راء اي الا فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان بني
تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه

حين كونها أصواتاً ساذجة ولم تتصرف فيها ولا أسماء أفعال وهي
على أنواع فمنها ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له كقول المتندم
أو المتعجب وي وح لا يقدر أن يحكم عليه بشيء أو به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية بأن يقصد من نفسه ما يشابه
صوت شيء كما إذا قلت غاق قاصداً إصدار ما يشابه صوت الغراب
من نفسك وح لا يقدر أن يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لأجل
حيوان إما لزجر أو دعاء أو غير ذلك كما إذا قلت نخ لإناخة البعير
وح أيضاً لا يقدر أن يحكم عليه أو به وهذه الأقسام كلها
مبنيات لانتفاء التركيب فيها وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما إذا قلت قال زيد عند التعجب وي أو عند إناخة البعير
نخ أو غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة أيضاً مبنية لكن لا من
حيث أنها أصوات بل من حيث أنها
أنها حكاية عنها والمراد بالأصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء

لإجرائها مجراها وأخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه
من الأسماء فالأصوات بهذا الاعتبار كل لفظ إنما قال اللفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت أي أصدر على لسان
الإنسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات
الغير المنقولة أو صوت به للبهائم يعني مثلا أي لإناختها
أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك وإنما قلنا مثلا لأن المتبادر
من البهائم ذات القوائم الأربع فلا يتناول ما هو للطيور بل
لبعض أفراد الإنسان أيضا كالصبيان والمجانين إذ الأمر في ذكرها
على سبيل التمثيل هنا والتعريف كلها فالأول كغاق
إذا صوت به الإنسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة ومخففة
عند إناخة البعير ولم يذكر القسم الأول وهو ما كان صوت الإنسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لأنه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره **المركبات**
أي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب

كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفان وجعلها
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه
النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة التركيب احدى
مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي
في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل

على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر
مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف
او غيره بنيا اي الجزء الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة
الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي
عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر
وحادي وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل وفيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء العدد واحد
من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد

من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر من مجموع الجزئين
لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على احدهما
من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل وجه مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر
بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى
الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعراب

الثاني

الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات**
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا
ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل البعض
بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وكذا وانما بنيا لكونهما موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا انما بني لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل

عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
ذا على حاله مبنيا وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل
في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني
لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا
لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون في اخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
التنوين لا صورة لها في الخط ثم تبعته في البناء منحطة عن اخواتها
فلذلك لم يذكر المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها اي الذي يرفع الابهام عن المسئول عنه منصوب على التمييز

جنس

مفرد

مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفردة تارة ومجموع اخرى كم رجل عندي
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك ~~وانما جاء مفردا لان العدد~~
~~الكثير مميزه كذلك~~ وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
كميته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه فيه
مميزه كأنه مبينة نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في
مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي من في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقته جر التمييز المضاف اليه واما تمييز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في النظم ولا نثر ولا دل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون
كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية

وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على علمه
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا على هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين
موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل من كم الاستفهامية
والخبرية يجوز بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يجوز الا بحسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل العمل بالمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو
كم رجلا ضربت في المفعول به كم ضربة ضربت في المفعول المطلق

وكم يوما

وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل من كم الاستفهامية والخبرية
وقع حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا رجل مررت
او مضاف نحو كم غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخيرهما عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجرداً كان
عن العوامل اللفظية مرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً
نحو ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه خبر عنده معرفة
لانكرة مخصصة لاستفهامها واما عند غير سيبويه فهو خبر تقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم
يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل لانه داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار الاعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع نائباً لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في
كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى
في هذه الوجوه الثلثة الاولى نحو من ضربت وما صنعت
من مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى

فيهما

فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانا شرطيتين فلذلك
يتأتى تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما
تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن
يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرطية الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل الا للابتداء وما
هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى
واذا ان لم تجر بجار نحو من اين فلا تدم كونها منصوبة على
الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسماً صريحاً
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضي
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع
في الاستفهامية محلاً مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك لفلان اي متى كائن عهدك به
واما انى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل

الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية نحو اي وقت مجيئك
اي اتى وقت كائن مجيئك فاتى وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قام (و) في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو مميز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى
المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم
ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى

فلا يحتمل

فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت علي عشاري • الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها كثيرة
صنارا وهذا خلقه لما نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها
لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع سهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنها وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء

ومصححه موضعه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه في موضع نصب لان الفعل
الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية والمصدرية واذا
ارتفعت عمة رفعت خالة وفدعا واذا نصبتها نصبتهما
واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد تحذف مميز كم استفهامية
او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه ودنانيره او
اخبار عن كثرتها بمعنى كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
فاذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر
انه السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة
او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم
في هذا المثال منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية

عن كمية

اولا

١٧٤

اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون منصوبا
على المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض الظروف
ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي الظرف ما قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعدٍ كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غاية الكلام
كانت ما اضيفت اليه فلما اضيف صرن غايات ينتهي
بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن
الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا يقاس بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة التعويض
عليها

الظروف

التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة يعني كنت قبلا اي قديما وقال
الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها بالغايات لشدة الابهام
الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو
افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير
بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث
فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى

مكان

مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اي من الظروف المبنية اذا زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك الاصل في استعمالها ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في
قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين

كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي
اذا كانت زمانية صح

وحتى اذا جعله نارا و فيهما اى فى اذا معنى الشرط و هو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط و هذا علة اخرى لبنائهما
ولذلك اى لكون معنى الشرط فيهما اختير اى جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط و جوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامير مفاجاة
من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه و بين اذا الشرطية والمراد
والمراد بلزوم المبتدا غلبه و قوله بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم
وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة و هو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى سببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل و الاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات

اى فاذا السبع ح

نحو خرجت ح

وحاصل

وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف كما ذهب اليه
المبرد فانه عنده مكانية و قوله زمان وقوف السبع او
مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل
يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف
السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو
اتيتك اذا احمر البسرى اى وقت احمرار البسر و قد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية وفى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو و قد سبق اليه الاشارة و منها اى من الظروف المبنية
اذ الكاينة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكونها وضعها
وضع الحرف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها جملتان الاسمية والفعلية
لعدم استعمالها على معنى الشرطية المقتضى اختصاصها بالفعلية
مثل كون ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد و قد يجى للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف

ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما
للاستفهام والشرط مبنيا وهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء
انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما
اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما اى في الاستفهام مثل متى نحو ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستعمل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف
الكاين للحال استفهاما اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيدا
على اى حال ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس فان كان بعده
اسم فهو محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف

حيث

جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا
او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما
مذ ومنذ حرفين وقد يكون تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد
مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المتقدم وحكما نحو ما رايته مذ ومنذ اليومان اللذان
صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فلما لم
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين واشياء
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل

معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان
الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
الا زيد ولا النقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت وان اي ما
كانت على هذه الصورة مشتملة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما
زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدا اي وهما معرفتان لكونهما في
تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره

ما بعده

ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان المبتدا
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فيهما اسمان صريحا لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا انه يراد بظرفيتهما كونهما اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال ونحوها لوضع
بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما
خزانته وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها انه تجر بها ه

على الاضافة نحو امال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يختلف عنها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها
ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه
اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وجاء قط ساكنة
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها
لمضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا على اخته
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق جميع

الازمنة

الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى
الدهر والعائضين الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه او بواسطته على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا انضياف اكتساب المضاف المبني البناء منه وكذلك اي
كالمذكور من الظروف وجواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل
قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك
تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة

المعرفة

النكرة

والنكرة ای هذا باب بیان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما ای اسم وضع لوضع جزئی او كلی لشیء ملتبس
بعينه ای بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة
بينهما فالشیء متقيد بهذه المعلومية او المعهودية اذا وضع له
اسم فهو معرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشیء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي ای المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فی الذكر الی ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلی فان الواضع لاحظ
ولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكی عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة الوضع
لا انه الموضوع له فالوضع كلی والموضوع له جزئی مشخص والثانی

الاعلام

الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم بهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارات من غير
اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
وضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو
مشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصيته

كل واحد من تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصيته
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية وانما
لم يقل ما دخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخله قسما اخر
من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون الى رجوعه
الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل

او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم تعني يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه
الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف حصل العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام
او الابن او الابنة او البنت فهو كنيته والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين وكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره اي كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي متناول بوضع واحد ليخرج

الا علام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يجوز فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث
اضافها المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
ما تطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فتوهم
انه المخاطب وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس
ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واختصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات
فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين الاضافة لعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته
المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء

شامل

شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة تلك
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات ما يجوز كل واحد منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة
فاذا سئل عن معدودين منه يجاب بالاثنين
وكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعضهم من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له

من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منه الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها
اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة
او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تذكر في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة
المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لان المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر في المذكر

عشر

نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في
المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله
قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة والتاء في ثنتان
بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي
من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع

عشره والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان سكونها اخف
من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون وتسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود
الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولم يعبر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك
العقود على الزايد عليها كما في ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان

في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد
عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحدة
ومائة وثنتان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون
امراة ومائة واثنان وعشرون واثنتان وعشرون امراة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة
ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فيقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل
في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة كثلثة عشر

وجا اسكانها اي سكون الياء لثقل المركب تركيبا كما في معدي كرب
وبنت حذفها اي حذف الياء لتفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي باذا حذفت الياء الا ان الذي
يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي وتجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء العدد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما ستعرف
فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي
مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر وافيه التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة يستثنى من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلث واخواته وكان قياسها
ان يجمع فيقال ثلث مئات او مئين لانه لما ثبة جمعوا احدهما في صورة

جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المونث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا مجي التمييز مجموعا بالالف
والتا بعد ما تعود المجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه
اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفردا اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا تستقيم
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع واما في عداها فلانهم
كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا عليه خمسة عشرك
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز
فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة
امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة
امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما
ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال

لا نه

وثنتيهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلاث مئات رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال رجل مثلا الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكن لما كانت الآحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في
مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
المذكور مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان اي لا مميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين
بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما

ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته و
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت سلمنا ان مميز الواحد
مغني عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا تمييز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه المصورة بهيئة صالحة
لقابلية لحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة التثنية
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني
عن ذكر الاثنين على حدة فاختار لحوق العلامة التي هي اخف

عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك
الاستغناء اي يكون لافادته اي افادة التمييز النص المقصود اي التنصيص
على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فيما اي والتمييز ذلك التنصيص يستغني في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عدد الناقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فتقول الثاني
مفعول القول وذلك القول الذي هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحد والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اسم الفاعل منها وتقول في المفرد
باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة او الثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى لدلالته عليهما وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث
وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو الثانية عشرة يؤنث الاثنين في المركب
كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر واما ذكر الاثنين لانه يعلم
لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه
لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ونحو ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره
واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلا اختلاف اضافتيهما قيل

فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اي ملتبس بخلافه المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه
حقيقة وتقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة
مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال التأنيث اللفظي
تقديرا فان تاء التأنيث فيهما مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثال اللفظي الحكمي كعقرب لعله وقوعه واذا
اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس
بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا
كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فلا يجوز

فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه من الحاق
التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه يشعر
بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضميره راجع الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقوله بلا فصل لكان احسن
استيفاء لاحكام جميع الاقسام وفي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة
وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في الاسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو
جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت

مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المومنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال بحكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانه بخيار
ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير
الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير
يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة نحو هند جاءت وبالجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنون والايام اى ضمير النون
وما بمعناها من كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاء وبالجماعة وضمير فعلن
اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له
واما جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير
كالرجال فى رعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى
الهندية موافقا للشيخ الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء

كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها فى النساء للحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى
غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف
او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولها مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى
بظهور المثنى لاستغنى عن هذه الكلفة الف حالة الرفع او ياء
مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة
الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتح النون
ليدل ذلك الملحوق واللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوق على ذلك لانه
على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال
هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد

يعني الواحد حال كون ذلك المثنى من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد
بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق الحروف بالاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قران
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى بالاب باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة بالاسم الاب ادعاء
لشدة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيتجانسين فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءان ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويأول
بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة

في صحة

هذه [illegible]

في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد الاشتراك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
وكذا عمر اذا صار علما او عاما لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
اخر اسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق
اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراه
يعلم من تعريف المثنى والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره
الف مفردة لازمة يسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن الواو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في

في المسمى بالى وهو ثلاثي ارد لمحال ان ذلك المقصود ثلاثي اي غير
ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقداميس كميتان في متى
حيث جاء منقلبا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبا ياء
اي فالفه مقلوبة ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان
كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرأ اذا تمسك
وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها ونحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان

اصلها

اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة مثل اقتت
واجوه وربما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كقرطاس كعلباء فان همزته للالحاق
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو
ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وابقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها
همزة قراء فثبت في الصورتين كما في قراوان ثانيهما قلبت الهمزة
واوا لان عين الهمزة في الصورة ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في الترجمة الشريفة

ان اللازم في هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان
بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي
ان يقول المصنف والا فوجهان لغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من الكلام لكن قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل
والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره
غير ما وقع في شرح الرضي انه قد نقلت المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء **ويحذف نونه** اي نون
التثنية **للاضافة** اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال
والامتزاج فيتنافيان **وحذفت تاء التانيث** التي قياسها ان
لا يحذف عن اخر المثنى كنخلتان وتمرتان **في خصيان واليان**
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء

التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي واليي مستعملان وهما
لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة احاد مقصودة**
اي تعلق له القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفردة**
اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على تلك الاحاد
حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغيير ما** بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان واختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله
بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه
وكذا الالف والتاء فتتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى

و قوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا و اسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله معقودة
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه قصد بها نفس الجنس لا الافراده
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء
الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة وهو جنس جمع ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا حجر في التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي
لها احاد من تركيبها كالمراد بالقوم وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له
من لفظه كخوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد

فيقصد بنفسه ما دون ما فوقهما لا الافراد من الجنس ح

فيه

فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من
ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهذا الجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في
حال الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق واللاحق
فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
ولا كثرة عليه قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كم تقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره
اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون

نقلت ضمة الياء الى ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فاصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه
مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
ويبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة
الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعير او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس

لم يجمع

لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او
مقدرة نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم
التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع جمعيته بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها عليها دالة وشرطه اى شرط الاسم
الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة تلك الصفة الكائن
ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعل
والمؤنث على صيغة الفعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل له لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم

فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
وسكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت اليا لزم اللبس ويحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها

جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها عن الشذوذ ومنها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله
فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع المؤنث ما لحق
اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي الجمع
الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية فرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرده
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة
حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة ان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوها من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير
بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض التعريف بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغيره قبل حصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لزم بعد
حصول الجمعية وان التغير المذكور في تعريف الجمع مطلق فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزايدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء
كانت ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس

معنى

باب جمع التكسير

باب جمع القلة

معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح
الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني ما يحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان
يقع بعد المشتق فالفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه وعدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل قادرية والعالمية ومثل
ويله وويحه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان له
لا خير من مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي
اي سماعي ويرتقي عدده الى نيف وثلثين كما بين في كتب التصريف
وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد

والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم الصرف
ويعمل اي بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه
الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني
عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله
اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في
حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معمول فيه ويجوز الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل

١٩٩

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه لو ثني
نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى
اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربني زيد احسن
ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيد لان نسبته الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا
يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة كقوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له وعلى قلة بالنسبة الى
الفاعل كضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف

على ان مع الفعل بمعنى ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزوا
ذلك على قلة فرق بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن
شيء من المصدر المعرف باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل جاء
بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان مذكورا كضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا
زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل
وهو ما كان فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا ولما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر في قسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق

من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي
لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جعل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني ما حدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كان زيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل

الفعل وخالف الكثير ان جنس المصدر لسند واخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث لما اسند واخراج الصفة المشبهة الله لكنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة من احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة وافعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم
الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة

سواء

سواء حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان
لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم
متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وان كان يتعدى الى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو عليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط
عمله به معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة هاهنا بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف

في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن أو غدا والمراد بالحال والاستقبال
أعم من أن يكون تحقيقا أو حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فإن باسط ههنا وإن كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها
أن يقدر المتكلم باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك
الزمان أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ويشترط الاعتماد
أي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه أي على المتصف به وهو المبتدأ
أو الموصول والموصوف أو ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل لكونه مسندا
إلى صاحبه نحو زيد ضارب أبوه وجاء الضارب أبوه وجاءني رجل
ضارب أبوه وجاء زيد ضارب راكبا فرسه واعتماده على الهمزة
الاستفهامية ونحوها من الألفاظ الاستفهامية وما النافية
ونحوها من حروف النفي كلا وإن لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولى
فازدادا بهما شبهه بالفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم
الزيدان فإن كان اسم الفاعل المتعدي للمضي أي الزمان الماضي لا باعتبار
بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار وأريد ذكر مفعوله وجبت الإضافة
أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله معنى أي إضافة معنوية لفوات شرط

اللفظية

اللفظية مثل ضارب عمرو أمس فالكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب
إضافته لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال
فيجوز أن يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير إضافته ليست
إضافة معنوية لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر
الجواب عنه وإن كان له أي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما أضيف
اسم الفاعل إليه فبفعل مقدر أي انتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما أي أعطاه درهما فإن دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع أي جميع الأزمنة فتقول مررت
بالضارب أبوه زيدا أمس كما تقول مررت بالضارب أبوه زيدا
الآن أو غدا لأنه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة
الاسم كراهتهم دخول اللام عليه وما وضع منه أي من اسم الفاعل
بتغيير صيغة إلى أخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله

فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يتوقع على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به
على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم
الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو من ابنية اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغتها على هذا الوزن قطعا على

حسب

حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وتجوز عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخل عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى
كل مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة

ومنصوبٌ تارةً ومجرورٌ اخرى فيحصل من هذا صار اقسام مسايلها ثمانيةَ
عشرةَ قسماً حاصلةً من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب
في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي
فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزاً في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوّزون
تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال ابن الحاجب
الرضي والالاوّل التفصيل والجرّ في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية
قولنا حسنٌ وجهُه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجرّ وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلثة اي امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجرّاً وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسنُ الوجه بالوجوه المذكورة وحسنٌ وجهٌ
عطف على حسنُ الوجه اي هو ايضاً بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن

وجهه

وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
بالتشبيه بالمفعول او جرّه بالاضافة وانما غيّر الاسلوب بترك
العاطف اشارةً الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن الوجه ايضاً بهذه الوجوه وانما قدم الصفة المجردة
باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان ضرب اقسام
واحد منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفةً لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة ومن اضيف اليه الى على والاستتار
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معاً
ولا خفة فيه لواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة

لان منهما الاول وجود في
والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة
المجردة

الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهٍ او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة شبيهة بعكس المعهود من الاضافة واختلف
في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه
الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ومع صحة ان تقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا تتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء
من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر
قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اما في الصفة وهي سبعة اقسام
حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره حسن الوجه بنصبه وحسن الوجه

اي من تلك البواقي

بجره

بجره حسن وجها والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة والنقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على
قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اقسام اربعة الحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجه الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
رجع الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل
لها فلو كان فيها يلزم تعدد الفاعل فيها اي تلك الصفة كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي
وان لم يكن ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول

الفاعل الظاهر فوجه ذلك
الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية صح

هند حسنة وجها وحسنة وجها وتثنى الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فرفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبهما
وخفضهما ان اليهما تقول زيد قايم الاب [illegible] برفع الاب
ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا تجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اياه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول في المثال

الثاني

الثاني انه مفعول ثان للمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل
نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب يقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسماء الفاعل والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل

ثم حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليتمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا يسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف
ثلاثي المجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب ظاهري لانهما منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعورة
وزائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم
بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الاخرى والاولى موافقة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي
المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي

بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال الثلاثي
المجرد المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث
فيه شيء العيب لا يرد نحو اجهل وابله ولكن يراد انه صح على هذا
التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل
والبلادة والحمق ولكنهم حكوا انه ورد في نحو احمق من هبنقة
من تعليق جرارات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال اخي انت انا فمن انا فضرب به
المثل في حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق
لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يجوز اشتقاق اجهل وابله لمن
يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول
بذلك احد عاقل وللشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث
قال وجميع ذلك في الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبنى منها
افعل التفضيل نحو فلان ابله واحمق وقياسه اي القياس الواقع

والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو وافي اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي هبنقة صح

في اسم التفضيل استعماله للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن انتهى معذرة والوم
لمن هو اشد ملومة وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن وباللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور لانه اشار
باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكورا لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام
او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فتقول من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر

حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا
ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة على من
اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون هو اي موصوفه بعضا منهم داخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي تامة لا معينة زيادة موصوفه
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل

موصوفه

الى انتق اضيف ليس لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
اليه الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلعم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد
اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او
الهندات افضل الناس وهذا لا يأتي به افعل من الذي ليس فيه
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اسم التفضيل افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم
التفضيل صفة نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم

وهند فضلى

وهند فضلى الناس والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من
نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم
المعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم القيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي
استعمل مفردا مذكرا اي غير المفرد المذكر لانهم تحققوا اداة
التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر مما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب
احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالنفي عليه لقرينته الاستثنائية وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لانه لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالنفي على لانه
لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده

والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
يكفيه رائحة صح

ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو
اعلم من ضل عن سبيله اي علم كل احد يعلم من يضل واما الظاهر لحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه
ما يحوي معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل عمل الرفع بالاتفاق
عليه لان هذا العمل لا اصالة له انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل الفعل
لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو
الاصل فيه وهو مستعمل له من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
او وصفا لسبب هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه مفضل ذلك السبب باعتبار الاول او باعتبار تقييده بذلك
الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي
باعتبار تقييده بغيره او بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حالا عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضلا منفيا مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له

او حالا وهو في المعنى صفة لسبب
مشترك بين ذلك الشيء وبين
غيره صح

٢٢١

اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين غير الرجل وبين غير
زيد مفضل باعتبار غير الرجل مفضل عليه باعتبار غير زيد وانما
اشترطنا ان يكون في اللفظ لتابع لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه
كالصفة المشبهة لاحتياطه في شبهها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرا وانما اشترطنا ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا
عليه بعد اتحادهما بالذات لئلا يخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن الكحل عينه من الكحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف
الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل واما
المتغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى
التفضيلي بالنفي كما يستفيد فائدته وانما اشترطنا ان يكون اسم
التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال
يكون صح

بمعنى حسنه وكذا الحال افعل في المواد الآخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يجعل احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا تسلط
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه
ليس حسن الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل مقيسا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأبيها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد وهو حسنه في غير
زيد فيكون احسن بمعنى النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح
فيفيد نفي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان في الزائد متحقق على شيء ما يساويه مع الزيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد
ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد

كحل

وذلك

وذلك كان التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
تقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يجوز عمله في مثل ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد جاز كما جاز في المثال المذكور قلت
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه متغايرين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه متغايران بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا
بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل
ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة

معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل ما لف عليه فانه لم يبق
اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركاكة وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن الكحل في عينه منه الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
فسادا مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما فرغ من مسئلة الكحل وبين ضوابطها
وما تعبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد
ان ينبته على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان تعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
بادخال من على عين زيد مقام منه في عينه زيد وهو اخصر منه بمقدار
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى من زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل

هذا التغيير

هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو لم يكن كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ قد يتعدد حينئذ فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه فقلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت
عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان التكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره
وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيه فصل ظاهر لو رفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا لقول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون متعديا بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت مماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله

واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا لكن اصله لا ارى واديا اقل به ركب
منهم في وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان وهو مخصوص بركبي الابل والثاني من الى او حق كالتحية من حيي
او حي وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل قيل
لا ارى اما من رؤية البصر ومن رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير بين حين يظلم ظرف المستفاد
من الكاف والوادي ولا ارى ما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار به متعلق باقل والمجرور الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له
وما به تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية ان اتيانا ما واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى اقل
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في الا ما وقى الله
مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وفي المستثنى نوع اي

وقد مر

او وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول صح

واديا

واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا
تقول مررت على وادي منصوب السباع لكثرتها فيها والحال
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاطه الظلام واديا تحرز بوقف
الركب اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في وقت الا وقاية الله سبحانه ركبا ساريا
ساريا في الليل فيه غير الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
رؤية القلب ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم منه دليل الانحصار
وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك مسلك الاسم
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس دال يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد هو استقلالها بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر

ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل
ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يجوز المراد الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني
فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى يخرج الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقتران معانيها بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع مقترن بواحد وان
عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول
قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه

نسبة

نسبه ونحو ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل
من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف
على دخول قد وانما حصر بلحوق تاء التانيث لانها يدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها
من تاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص
بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصه
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعيه الضمير تحرزا عن لزوم
تساوي الفرع على الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب

اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فبقوله ما دل على زمان شمل جميع الافعال
وبقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم
يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه

ايضا

ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لتجانسها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد
حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوله
يعني في اوله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة
انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالحرف عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون مشتركا
بواحد من الزمانين الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه
لاستقبال القريب وسوف فانه لاستقبال البعيد كما
ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا او معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم
المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب

وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمتكلم غيبة اي حال كون المؤنث
والمؤنث اوذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير المتقدمين
المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير المتقدمين
المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة
معرفة لكنه جرت مجرى النكرة المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو اولى للموافقة السابق وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان تتعلق به قوله اذا لم يتصل
به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا تتصل احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة ودخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط

الكلمة

الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون
جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به
كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف
الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر واضرب في المتكلم ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك
في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب لان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء

تابع للجزم في مثل يضربان وتضربا، ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء
بالضمة تقديرا في حال الرفع لأن الضمة على الضمة والياء ثقيلتين يقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لأن
الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لأن الالف لا تقبل الحركة يقول يرضى ولن يرضى والحذف
اي بحذف الالف في حال الجزم يقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل هو التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء كان
العامل فيه وقوع موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب
او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لأنه اذا كان كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واذا

عليه

عليه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو
الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا او
قايمان فيكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع
تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال
المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب المضارع بان مخففة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو حتى ادخلها

وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة
الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جواز
فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي بان الفاء والواو
عاطفتان واوقعتا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك وليس شرب
اللبن معه فان التي ينتصب المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى الظن هي ان
المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصب
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست ان الواقعة بعد العلم
هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع

بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار وقوع عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح كليهما فيجري في ان التي بعد الوجهان د وقوع ح
ولن مثل لن نبرح ومعناه اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا
لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى
ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها
اي لم يكن معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد ان ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما قبلها على ما قبلها اذ الى الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكن الا في الاستقبال
فان فقد الشرط نحو انا اذن احسن اليك وكترك لمن
تحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال

فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ معهما
كما اشرنا وقوله مثل اذن يدخل الجنة خبر المبتدأ فيشمل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرط انفراد اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان
بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي
اي حال كون حتى بمعنى كي السببية او الى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا

وكنت

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
ان يكون ماضيا وحالا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها فان اردت
بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق
التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فادخل في هذا المثال الموضع حكاية الحال الماضية كانك في
زمان الدخول مثبتة هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كنت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بقيته
على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لان
يقدر بعدها مبتدأ لكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم

كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعده لعدم الناصب والجازم و
يجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في
زمان وهو تمه اي ومن اجل من هذين الامرين اي كون حتى اداة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى
الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك اكان سيري حتى
ادخلها اي وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها لما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها
لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه
وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري

حتى

حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد
فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق
او شك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق
الحصول وقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت كي لا ادخل الجنة وانما يقدر ان ما بعدها
لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد
النفي بعد النفي الكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم
يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فاذا قيل
اذا صار الفعل لان الله لا تعذيب بمعذب بمعنى المصدر بان
المصدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان

صفته بعد تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم وعلى تاويل المصدر
باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفا ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فبتقدير ان بعدها لا انتصاب مشروط بشرطين احدهما
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اى قبل الفا احد الاشيا الستة ليبعد بتقديم الانشاء
او ما في معناه من النفي انشاء عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك
زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعا نحو اللهم اغفرلي فافوز
ولا تواخذني فاهلك واستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اى هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اى
ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي

او تمن

او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه الجملة معنى
السببية مقصود والاشيا تدل عليها وما بعد الفا في تاويل المصدر
معطوف على اخر مفهوم مما قبل الفا واما نحو شعر ساترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشيا
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما
ان يكون ما قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع
قبل الفا في كونه احد الاشيا الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفا بعينها بابدال الفا بالواو كما تقول مثلا زرني فاكرمك
اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اى لا يجتمع منك اكل السمك مع الشرب وعلى هذا القياس او

التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى او الا ان بشرط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان أن
وان في مفهومها والا يلزم تقدير أن بعدها مكررا نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها
بالا مستثنيا اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها
بالى بتاويل مصدر مجرور بها التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك
حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
بصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او تشتم ثم تشتم فتشتم
ليس من الحروف المذكورة بتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بشروط المذكورة فيهما في قوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوفا
على او المعدودة اي الناصبة بتقدير ان على قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر هذا وان كان البعيد

بحسب

بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول يجعل
العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال
وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم وليس في الواقع مخصوصا به
كما يشهد به جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ
ذكرها مرتين مرة في الاجمال وفي التفصيل كما يرد ما ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما
الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه العاطفة
المنسقة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام اعجبني ضرب زيد
وغضبه واردت لضربك مجيء زيد ان يظهر معها ما ينقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية ولام الجحود ولما لم يدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي
بمعنى الى لان المعنى الاول غلبت في الذي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها

للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وجب اضمارها ان مع الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى عليها اي على الاستكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية
النصب لكن ليس بقياس كلي في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم
اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي
احترز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وبكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات
الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجرور بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان
ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا

سواء كان

سواء كان مع ما او وما ومن واي وانى واما جزم المضارع
مع كيفما واذ فقد ذكر في كلامهم على وجه الاطراد واما
مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ
كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها
من المتعدد لاستواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط وانما يجزم لتضمنها معنى التي
هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي باستغراق ازمنة الماضي من وقت
الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار

ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو سارقة
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا لعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما
تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي ينفي بها فعل قريب متوقع وتقول لم يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعا نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو والفا وثم نحو ولياتِ طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا
النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا غايبا

او متكلما

٢٢٥

او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل يدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين
شيء لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر السببية لشيء لشيء بل لزومه شيء لشيء او جعل المجازاة دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول حقيقة للثاني لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان
يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسبب حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام وتسميان
اي الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا

اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك والا ولو وقع مضارعا
نحو ان تزرني معذرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بمؤداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل والفصل بين المعمول نحو ان اتاني
زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل
ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومعنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز
الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فجائز

تم

عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم افادة الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
وان اثرت في تغير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني
والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير حرف الشرط في الجزاء

فاحتاج الى الفاء وجي اذا للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبي عن حدوث
امر معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة اي كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان
لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد سببيته اي سببية ما تقدم
له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد

هذه

هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب
يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا اتي المضارع الواقع بعدها بتلك الفايدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك وجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول
الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية مقدرا ان مع
الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع عنده
فامتناعه عند الجمهور لان المقدر على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو غلط واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية

هذه اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا وبالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار الامر كذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد
به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغهما وفي بعض الشروح انما قال امثلة الامر لان الامر كما اشتهر
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص
على المقصود ومعنى في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كما ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول
مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل الذي طلب احتراز
عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى
فلذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد

وحكم

وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على
السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارع لان مشابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شابه فيه اللام من المجزوم منه اعطي حكمه تقول اضرب
اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
ولم يخش ولم يغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدرة فان كان ما بعده اي حرف المضارعة او بعد حذفه
فتحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المصنف التمثيل لظهوره وان كان ما بعده حرفا
ساكنا وليس مضارعا رباعيا المراد بالرباعي ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت
همزة وصل على ما بقي بعد حذف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن وحال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل

في افتعل فتعل بفتح الفاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المعلوم
من باب افعل او افعل افتعل بكسر الفاء المكسورة فيهما سواء اي سوى كون
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد
حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها
همزة اصل زيدت لا رتباع موجب حذفها واحترازا عن اجتماع الهمزتين
في المتكلم الوحد لا همزة وصل منقطوعة كذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الذي وقع عليه ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ونحو اضافة الفعل اليه
بيانية وهو حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد بهما
اكتفاء فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد فاعله واقامة المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره

حذف

مثل

مثل ضرب ودحرج واعلم واختير له هذا القول من التغيير لان معناه غرب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه و
يضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
نحو تعلم وتجاهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت حرف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما حرف عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعتل عينه
لئلا يقتضي الى اجتماع في روي ويطوي قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في المبني للمفعول منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين في المبني

للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول
وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل
وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي الشرح الرضي حقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو
ايضا اي نحو قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اي مثل باب المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل
العين الماضي من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد ضعف

في مجيء

في مجيء اللغات الثلث فيه اي خير وقيد فيهما مثل قيل وبيع
فلانهما وقت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع
بسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه ويقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو
حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويدحرج ويستخرج ويتدحرج
وفتح ما قبل آخره نحو الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبني للمفعول نقلت العين فيه الفا ان كانت واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فانه
كل فعل لا بد من فاعله وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل

بحث المتعدي وغير المتعدي

بالطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فيحصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان مفهومه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه من الفاعل مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا
او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالمفاعلة نحو ماشيته او سين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى
اثنين وثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما

اصلا

اصلا في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين كما فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة استعمالها على الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب**
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شك في هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم
وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال

اذر وقوع خبر وعدم وقوعه

على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي لتلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما
فقولك علمت لبيان ما انتشات هذه الجملة عنه حين تكلمت
بها واخبرت بها عن قيام زيد وانما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان منشا ان اخبارك بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فينصب اي هذه الافعال
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها
ومن خصايصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين
معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا وورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول فكما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم

على قراه

على قراءة ولا تحسبن بالتاء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا تحسبن
هو لا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرايك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين
الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه
الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير
ذكر المعطى له وتعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا
كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون
المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة ومن المعلوم
ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقة ومنها
اي ومن خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما جاز الالغاء على التقديرين لاستقلال

نحو بين الصاحبين لا يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها فلا تاثير لها على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال صح تقدير الغائها في معنى الظرف
بمعنى زيد قايم ظننت في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح
ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها
في هذه الصور واجب فهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال
ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني
عنهما وانما خص هذه الالغاء الحاصل بالذكر مع انه مطلقة ايضا من خصايصها

لتنوعه

لتنوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايصها افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام
اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة ووضعها
فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقده انه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق

ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز ولا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل
علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي بل يقال وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان

فمن ثم

فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد
منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض وكذلك اجري راي
البصرية والحلمية على راي القلبية فيجوز فيهما كون فاعلهما و
مفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ولبعض افعال القلوب عدا حسبت وخلت وزعمت (ولبعضها صح)
معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض لان للكل معنى اخر فخلت
بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت تتعدى به ان بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين وظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى جعلته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شىء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظرى ماذا ترى ووجدت بمعنى
اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض
لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** اى انما سميت
ناقصة لانها لا يتم الا بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع

اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت
له هذه الافعال من تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج الافعال على عم
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلت التقرير المذكور
عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على
معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام
والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك
التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك
ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارج عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام
فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لصحة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات

بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التعبير بحسب كان عن فت
نحو جئت عن حدها فظهر لما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد
لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال
وما انفك ومافتى بالهمزة وقيل بالياء وما برح ومادام وليس
ولم يذكر سيبويه سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن
كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا
عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا وقد جاء جاء
في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان تكون نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم
من الغرارة ونحوها ان لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انثت باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد
ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت بالشفرة

كانها

٢٧٦

كانها حربة اي رمح قال الاندلسي لا يتجاوز وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه
الافعال وماكان نحوهن على الجملة الاسمية من المسند والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال يعني اثر المرتب عليه مثل صار زيد
غنيا بمعنى صار الانتقال وحكم معناه اثر المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية عنى زيد غني وافاد
معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون المعنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما وكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دايما من غير دلالة
على عدم سابق والقطاع لاحق نحو زيد كان فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف

احد القسمين على الآخر على ما هو مقسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله للثبوت اي كان تكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع ويكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان الكائنة والمقدور كائن
كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها
لا تخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء لجميع المعاني لها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة كصار زيد عالما واما الحقيقة الى حقيقة كصار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من

شامت: شماتت کنند
مثن: دعا کنند

ذات

٢٧

او من ذات الى ذات ويتعدى بالى كصار زيد من بلد الى بلد
كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال ونحو
لي وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح
واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
بموادها لا لتصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران
ويكون بمعنى صار كقولك اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه
في الصباح والمساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى
الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى
صار كقولك ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي وقد يجي هذان الفعلان

الابؤس جمع بأس وهو الشدة منه

تامتين ايضا نحو طلعت الشمس كذا و بت متطيبا لكن لما كان
مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
تامتين وفصلهما من الافعال الثلثة السابقة واضحى وعاد وغدا
وراح فهذه الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار تامة في مثل قولك
اضحى وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى وعاد وغدا
وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات وما زال من زال يزال الا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك
الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات قبله

اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته لا مادته اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ من معاني هذه الافعال
اذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود
منها وما دام للتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف الزمان له وذلك
لان لفظة ما مصدرية فهي مع بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام بعده فايدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثمه اي ومن اجل التوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتياج الى وجود الكلام مشتغل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام
يتم الكلام بنفسه
باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام مستقل
بالافادة بلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو
مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان
الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان
يمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمه عليها نحو كم كان مالك

او تاخيرها

او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي فان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع
من التقديم وحينئذ يكون ان يجوز وجوبا كالمثال المذكور وهي
اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم الاخبار
عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم
ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فـ
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وفي خلاف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا في ما هو
من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم ذلك الخلاف في غير ما دام لان ادات
النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم يختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور لبعضهم مع بعض فان الافعال
ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا
وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي
عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء
على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبطل الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا يندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان. افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه وحصول الخبر له لا الجزم به فعسى
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول لانه يكون اخبار المتكلم

بذلك

بذلك الدنو لا تعرف الخبر على حصوله للفاعل كاد في قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لانك تجزم به كصحيح او لخبرك بقرب حصوله
او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي يدنو
اخذ شروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول من ما وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه المضارع ومجهول وامر ونهي
الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاءات والاغلب من معانيها الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعمالاته عسى زيد
ان يخرج وهو انه يجوز بعد الاسم ثم فعل مضارع مقترن بان

الاستقبالية لتقوية بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى
حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان
مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضاف مع ان وان لم يحق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر
فانتصب بشبهه بالمفعول عسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشيخ الرضي والذي ارى ان هذا قريب وجهه وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد فان لم يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه

كما استغنى

كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
ناقصة فان على المرفوع من غير اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان اسما لعسى وان يخرج خبر له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك من زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب لان الاصل
ان يكون وراءه فحذف دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع
لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر لعلمك بتراخيه

على الحصول للفاعل في الحال فما عمله اسم محض كما هو الأصل وخبره فعل مضارع
لتدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار أحد معنييه من غير أن يدل لانه
على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل أن على خبر كاد تشبيها له بعسى
كما أنه يحذف أن من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول
البلى أن يمصحا فلما كان لكل واحد منهما شبه بالآخر أعطي لكل منهما
حكم الآخر من وجه وإذا دخل النفي على كاد فهو أي كاد كالأفعال
أي كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها على القول
الأصح ماضيا كان أو مستقبلا وقيل أي نفي كاد يكون للإثبات
مطلقا ماضيا كان أو مستقبلا أما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فإن المراد إثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها وأما المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بأنه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم
وتغيير قوله لم يكد بلم أجد فلولا أن نفي كاد للإثبات لما خطأوه
ولما غيره لتخطئتهم وأجيب عن الأول أن قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء

في وقت

في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي
ذي الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة عنه حدثت أبي بذلك
فقال أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه وأخطأ ذو الرمة حين غيره
إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها إنما هو لم يرها وقيل يكون أي النفي الداخل
على كاد وما هو مشتق منه في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال
أي كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الأول
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة إذا غير النأي المحبين لم يكد
فإن النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الأفعال
رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث أراد بالنفي الداخل على يكاد
انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح أي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على الأفعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه لمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الأولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفي تمسكه عليها والثالث ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته

للفاعل وبواحد وشروع في الخبر وطفق بمعنى اخذ في الفعل تقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ وكرب
يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجيء
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما
وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي
اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى التعريف
بجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير الجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل
لله دره دره وانا لا نحن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت

ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان
يقال ان هذه الافعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره
وما ذكر من مورد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب
اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يجوز اي هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا تتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى
منه افعل التفضيل لمشابهة لهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد الا يبنيان الا لما يبنى له افعل التفضيل وقد شذ
ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب وتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز

فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما
بعد النقل الى التعجب جاريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تأخيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد
لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فلكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الافعال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف — الامثال خ
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه في الماضي
حسن وواقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول وذو ابتداء

بتقدير

٢٤٤

بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه الظاهر نكرة بمعنى
شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي الشيء بعد ما اخبر من باب شر اهر ذا ناب
وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي
احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضي (صح) من افعل بمعنى صار كألحم اي صار ذا لحم وبه
اي المجرور فاعل لان الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل احد ليس
الا وبه اي المجرور مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صير
على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي يجعل اللازم
متعديا فالمعنى صيره ذا حسن والباء زائدة على ان صح ذا حسن متعديا

بنفسه ويكون الهمزة احسن للتعدية كأخرج ففيه اي في الفعل ضمير
هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي جعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من باب جهات الحسن كلما ان يكون
في شخص **افعال المدح والذم** يعني افعال المسموة عند
النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس
ومنها فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم
في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع احديها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر
الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بها المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطها اي شرط

٢٤٥

نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد
غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في
الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم
صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس
غلام الرجل وهلم جرا ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة
او مضافة الى نكرة او معرفة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب
رجل او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على
التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما
هي محذوفة لانه هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعناه فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعديته انما هي
بسبب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في

مخصوصة

المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف
العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد
في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل وكانه سئل من هو
فقيل هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي المخصوص يعني شرط صحة وقوعه
مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة ونعمت المراة الهندان
ونعمت النساء الهندات وجوزوا ان يقال نعم المراة هند وبئس
المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق
العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال
حيث وقع المخصوص بمعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير
مثل الذين كذبوا ويجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اي يجوز
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس في افادة الذم وشرائط الاحكام ومنها اي افعال
المدح والذم حب في حبذا اي حبذا مركب من حب الشيء
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا او ذا بحسب ما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا اي المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة

ويتقدم المخصوص قبل الفعل ويجوز ان [illegible] مخصوص [illegible] كما [illegible] ويتقدم المخصوص [illegible]

تقديره [illegible]

لا يميز كما

هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال اما في حبذا من الفعل
وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
لا يصلح ان يحكم عليه وبه لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه
اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
كان او غيره الى اسم متعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او
فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل
اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالى صار معناه
الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء اشتق منه معنى
الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بزيد او ما اراد كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه

حروف الجر

هذه الحروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى
وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس اسما خاصة يعبر بها
عنها والباء واللام ذكرهما باسمها لوجودهما وكذلك ذكر
الواو والباء والكاف باسمائها حيث وجدت لحلا ما بقي منها
ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها
من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة
البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى
نهاية لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او في الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامته من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها

في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ بالله التجي اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء
اي ويجي من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
ان وقد يجي من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم والزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر ونحوه على الحكاية كان قائلا
قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي الانتهاء
فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى
السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي
اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل

مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب مثل الكوفيين التبعيض
والتبيين اي وقد كان بعض مطر
ونحو من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجاب بانه قد كان من مطر
ض ع

وبمعنى

وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى
كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثير
او لم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيها بالى كما اكتفى في كونها للانتهاء
الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص
اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه لانها
لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بندوده فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي الظرفية
مدخولها للشي حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق امر الى المجرور بالباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان
الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي لاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره

نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان
يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر
نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل اللازم متعديا بتضمنه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى الايصال اي ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر وهي في الحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص
لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم وفي النفي
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه
الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده او كان خبرا ولكن في غير الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد

٤٩

واللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس و
التعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا
نحو جئت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذ
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكره من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة

باب

كان لم يكن وجب لها صدر الكلام

وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل
كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القراين
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم
لم يجمع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن
نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل
فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد تكون زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة
بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة

موصوفة

موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فانها
لم تكن في اول الكلام فلكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر ان له معطوفا لان ذلك تعسف
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا لان اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله خبرني كما يقال بالله خبرني حلفا
بالواو وغير درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص
ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصها باحد القسمين
وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها

بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر
وخص منه ما هو مختص بالقسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو اقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله لاخبرن
وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن صح وفي الدخول
على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما
فانهما يختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح اعتبار
الباء يوجد مع الاختصاص ويوجد في مكان الثاني ويتلقى اي يجاب
القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام
في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القايم وما ولا في المنفية

اسمية

اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله
تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السؤال
فلا تتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله
هل قام زيد وقد جوابه اي جواب القسم اذا اعترض يحذف صح
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب
القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه
عن الجواب وهاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا تجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اي لمجاوزة شيء وتقديمه عن شيء اخر وذلك اما بزواله
عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت

عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي
من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله على بعض الوجوه و
قد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن اسنان مثل البرد الذائب للقافية وتختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال له استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان
الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ زمان
الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت
فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها

في البلد ولا رأيت فيها

فان معناه ان مبدأ سفري او عدم رؤيتي كان هذه السنة و
الممتد الى الآن وللظرفية عطف على للابتداء اي وهما للظرفية المحققة
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضر
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا
ومذ يومنا ان جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر واليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى
ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ الزمان الفعل؟
فالمثالان ~~للابتداء~~ المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير ما رأيته مذ دخول الشهر وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون
يكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

اما لعل فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي ولبنائها
على الفتح واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
ونبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها ولعل تبلغ مبلغ الكثرة وهي أن وإن وكأن ولكن
وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم
من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه فالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أن المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس ما قبلها من حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر
حتى يتم كلاما وحينئذ لو وقعت في الصدارة اشتبهت بان المكسورة

صورة

صورة الحكاية وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء لا يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه
الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير
الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين
ان يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا يخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت
بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر
في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع
المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في
ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت
ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة

مصدرا

زيد

نحو قال ان عمرا قايم وكثرت ايضا بعد الاسم الموصول لا صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قايم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه لولا انني
معاذك زعمت اي لولا زعمت انني معاذك ولولا
انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز
في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها

الفتح

٢٥٤

الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه فانها وقع
بعد الفاء الجزائية فان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه واكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موقع المفرد لانها مبتدا
او خبر مبتدا مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم فيما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدا محذوف
اي اذا عبديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمتان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها
بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه

بالجر عطفا على اذ انه عبد القفا واللهازم ان مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشتباهه قولهم اول
ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى
اول مقولاتى تعيين الكلام لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى
المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعيين الفسخ
لان اول اقوالى هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع او بان تكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما بان تكون مع علمت في تاويل الجملة فيصح
ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه

لم يجز

لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض
عدمها وتشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر
اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او
تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه
ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر
فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على المحل قبل مضى
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما ان
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما

خلافا للمبرد ذلك اي فانها تجوز انه في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه
بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في
جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافي فيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف
شيء عليه بالرفع مثل ان المحورة كما نقول لم يخرج زيد ولكن عمرو
خارج وبكر ولا تجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فلا يعتبر محل اسمها وايضا
كذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي تاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا
لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها معنى المفرد فلا تجمع
معها ما هو تاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقايم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان في الدار

لزيد

لزيدا او دخلت على ما يقع بينهما اي بين اسمها وخبرها ان زيدا لطعا
مك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور الثلاث فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء يعني ان المكسورة واللام وهم يكرهون ذلك
واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام ايضا في معناه الذي هو
التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على
ثلثة احرف فكما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلاطراد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلافا لمذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا

عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من افعال التي تدخل على المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فان فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى ان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بداخل
المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير داخلهما متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر [التخفيف]
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من
مشابهة المكسورة كما سبق واعمال بعد تخفيفها في سعة الكلام
واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم تقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف

على الاقوى

على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشأن حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرا
لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال
عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل
بناء على الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل
في المقدر يعادل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل ان المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
داخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشأن لكنه قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم وحسبت
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاز في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وتدخل ان المفتوحة المخففة
حال كونها معوضة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف

مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ونحو علم
ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
ولزوم هذه الاربعة بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوف او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل مجرد
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع كل منهما حينئذ اما من حيث
المعنى لانه ان عني الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل مجرد الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع كل منهما فالفارق بينهما حينئذ اما من حيث
المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد

قدمت

قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
او على الصورة وفتحوا ان لكن المعنى على الكسرة وتخفف ان كان
فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح نحو وجها من المشابهة لفوت
فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان
وان اعملتها كان ثدييه حقان لكنه على الاستعمال الغير الافصح
لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الراجع
اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك

[illegible]

الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فيتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والفرق بينه وبين المعنوى وبهذا
اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن الشبه بالفعل وانتهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه فى
بعض النسخ على الاكثر فكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى
ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهى ما بالعطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر
وليت للتمنى لانه يدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائما
وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما
اى اتمناه كائنا على صفة القيام فهما منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكهما

قول الشاعر

قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقولون معناه
اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى اى اتقول اى ليت ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا
كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى لانشاء ولا يدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة
العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا
فى موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اولكن اشتهر ذلك الرجل
بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل المراد
المص بما ذكره الشارح وقيل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة فلا حاجة الى الشارح وقيل بعد ما جزم لوجود الجر بها شذوذ

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند
بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو
جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها
بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط منه وبها غير فصيح واما معها فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل بدل الغلط فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع قريب وورد النحاة بالجمع
ههنا انه لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما
وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو وا فعمرو وثم عمرو اي حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منه الترتيب

منها

منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم منها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب معروف بمهلة وحتى
مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها
في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة
للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما تقتضيه وضعها جزء
قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي
متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية له وانتهاء للفعل
المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى

بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر
الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على
رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة
ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات
في العاطفة بالملاقي للجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع
مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل و
اكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح

بعد المتعلق بغير الانبياء

ومن هذا

ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاوز
ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي
لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر
يلي الهمزة اي الهمزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين متعلق بطلب ومن ثمة اي لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا
ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واذا

ارايت ام عمرا احسن او افصح وحينئذ يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا
يليهما احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ارايت زيدا
ام عمرا ولا يخفى ان الحكم لضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد قبيحا وبالجملة فكلام
المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب ولحق عن سيبويه ذلك ايضا ومن ثمة
اي ومن اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو
واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود
بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا فقد يجاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما وجعلها اشارة

يخلوا

كل

٢٧٠

٥٤

٢٦٣

في كل موضع لا يشترط اذ لا يخلو عن مسامحة ولو اقتصر على قوله
ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان احصر
واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل
الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها اخبار مثل قولك
انها لابل ام شاء اي ان المنقطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل عرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة وشيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل
شاة وما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا
عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف باما ثم عطف
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام
مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو
يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو

ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة لان اما تقع قبل المعطوف وايضا تدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما التي تقع على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى
فلا لغو ولا لبس ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي نسبة الحكم
الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم
الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع عنه لم يكن بطريق

القصد ولهذا عرف بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت
عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة
على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد
النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها بالعكس ع
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها**
يقصد بها الجمل كلها حتى لا تغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه

ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد
قايم وتدخل ها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهولاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا
لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي
بفتح الهمزة وسكون اليا والهمزة للقريب فكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القريب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القريب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد
وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان لمعاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم مقررة لما سبقها من محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد

بمعنى

بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا
ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا
وقيل استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتيوم مقام بلى
لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
بمعنى نقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب ما قام زيد اي قد قام
او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وقد جاء على سبيل الندرة
لتصديق الايجاب كاتتول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
واي اثبات بعد الاستفهام لانك في غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص
ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم

في بعض النسخ نقض النفي

فلا تعال اقسمت اى وربي ولا يكون المقسم به الا الرب او والله
او لعمري تقول اى والله اى وربي واى لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للمخبر
كقولك اجل او جير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد
اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المصنف من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت
هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة
ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة
لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها

افصح

افصح وكون الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفايدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد ومع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى
ما رايت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني
ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو
والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير كظبية بالجر وما تزاد
مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كونها تلك
المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر

نحو فبما رحمة لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد
صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقليل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
الا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقلت زيادتها قبل قسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على
جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى
وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار
اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملة على ذكر
مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حروف التفسير** اي
فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول

اي بفعل

اي بفعل تستقر في معنى القول تقرر المعروف في الظرف غير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول وهي لتفسير
في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى
وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير للمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول ليس تفسيرا لما في قوله
ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف المصدر** ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان
المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم

الارض بما رحبت اى رحبها بضم الراء وهو السعة نحو قولك اعجبنى
ان خرجت اى خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية اى ما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعد الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية
وان المفتوحة المشددة للاسمية اى بجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل
فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى مصدر خبرها نحو اعجبنى
انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة
زيد فان لم يكن قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف**
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فيقصد ليدل اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له

فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا تجىء التحضيض فى الماضى قد فات
الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا
يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمى بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف
اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع
ان يكون مصدره متوقعا للمخاطب وقوعه عن قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد تكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وهى فى
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى نقلها
الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد لعمري بتّ ساهراً **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل
لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في تأخيرهما لدلالتهما على أحد أنواع الكلام
كالأمر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي
الفعلية أقام زيد وكذلك تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً
بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على شذوذ
وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد كما جاء على الأصل في قوله تعالى
هل أتى على الإنسان أي قد أتى فلما كان أصلها قد وهي من لوازم
الأفعال فإن رأت فعلاً في خبرها تذكرت عهوداً بالحمى وحنّت
إلى الإلف المألوف وعانقته وإن لم تره في حيزها تسلّت عنه
ذاهلة والهمزة أعم تصرفاً أي التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع استعمالها لأنها أكثر من التصرف في هل تقول أزيد ضربت
بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد ضربت
لما عرفت وتقول أتضرب زيداً وهو أخوك باستعمال الهمزة
للإنكار دخلت عليه على وجه الإنكار دون هل تضرب زيداً

لأن

لأن المستفهم عنه في مثل هذا المواضع محذوف بالحقيقة لأن أصله أترضى
أن يضرب زيداً وهو أخوك فلا يستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك
أم عمرو وتجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنها لما قصد الاستفهام
عن أحد الأمرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الأصل
في باب الاستفهام والأقوى فيه أنسب وأليق وتقع هل مع أم المنقطعة
لأن المستفهم عنه في صورة أم المنقطعة لم يتعدد لأنها للإضراب عن السؤال
الأول واستيناف سؤال آخر بأم المقدرة بالهمزة فإن قولك هل
زيد عندك أم عمرو في تقدير هل أعندك عمرو وتقول أثم إذا ما
وقع وأفمن كان وأومن كان بإدخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط إن ولو وأمّا لها صدر الكلام لما مرّ فإن للمستقبل
وإن دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وإن دخل في المستقبل وفي
بعض النسخ فإنه للاستقبال ولو للمضي ومعناه أن إن للاستقبال
سواء دخلت على المضارع أو الماضي كإن تكرمني أكرمه وإن أكرمتني

اكرمتك فمعنى لم الثاني بعينه معنى لم الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو في المضي
على انها دخلت كقولك لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد
ان لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد
يستعمل كان في المستقبل كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول
امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه
قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فان قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو كثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد

لتعدد

لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد له في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له وانى الانتفاء الاول ما هو سبب انتفاء الثاني
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه لو اهنتني لاكرمتك لبيان الاستمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام الاكرام ومنها ان اي ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم

مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه
فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
مع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لا بد له من مقدر وان لكونها دالة على
معنى التحقق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا لها عوض
من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا ان كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك
الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان والحترز به
عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه
الماضي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا
او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط
الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه لزم ان يكون
مجزوما غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين
عليه والظاهر وايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتني مثال الماضي لفظا او ان لم تأتني مثال الماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط

عليه وغيره أن تقديم غير الشرط جائز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط وأن
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى جائز أن يعتبر الشرط
ويلغى القسم وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك إن أتيتني والله إن
تأتني آتك فعلى المعنى الأول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز
إلغاء القسم فيكون باعتبار التقديم ولجواز كليهما نشرا على
غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه
وإن أتيتني والله لا آتينك وإنما أورد هذا المثال الثاني للشرط
بصيغة الماضي على خلاف المثال الأول إشارة إلى اشتراط المضي
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كما نشترطه على
تقدير التقدم فعلى المعنى الأول هذا مثال التقدم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال التقدم الشرط وجواز إلغائه فالنشر
باعتبار الأول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على ترتيبه

ففي

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف من اعتبار
بخلاف المعنى الأول فالحمل عليه أولى وعلى تقدير الحمل عليه وإن
كان مراعاة كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الأول لكنه أراد اتصال المثال بالمثل لتقدير
الإمكان على تقدير تقدم الشرط على ضربها من حيث مثالاهما
وتقدير القسم كالملفوظ أي كالمتلفظ به أو مقدرة كملفوظة
في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي ولكان الجواب للقسم
نحو قوله تعالى لئن أخرجوا لا يخرجون أي والله لئن أخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون أولى بأن لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وإن أطعتموهم
إنكم لمشركون فالشرط ماض وإنكم لمشركون جواب القسم
فإنه لو كان جزاء الشرط لزم الإتيان بالفاء لأن الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وأما للتفصيل أي التفصيل
ما أجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني إخوتك أما زيد
فأكرمته وأما عمرو فأهنته وأما بشر فأعرضت عنه

أي والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون

او اجمل في الذهن ولكن معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد
الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه فان ما يقابل المذكور ههنا غير مذكور ولكنه مقدر
معنى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها
وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها فانها الواقعة في جزائها جزء
مما في حيزها اي حيز فائها او خبرا لان خبر الفاء ايضا خبرها
سواء ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فنجعل سيبويه لاما خاصية

جواز

جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا
مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف صار اما يوم
فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية جواز
التقديم اصلا وقيل القايل المازني اخر كان ما توسط
بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر
عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول
وجواز كون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا

اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها
مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز
ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يفرق بين
ان لا يجوز واذ الفاء مانع اخر وبين ان يجوز فيجعل اما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع مهما تذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه

فاعل

فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول للفعل المحذوف وجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير تذكر على
صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما تمثل المصنف
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور مثله كونها مرفوعة
بكثرتها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى
حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه
كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا

بحرفيته اي لان بمعنى حقا ايضا لما فهم ان المقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث**
لان المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة تحلا تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فنبهه من اول الامر ليكون هذه
على بناء ما خففه وبحركة تلك على اعرابها وليته لانها كالحرف
الاخير مما يلحق به فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقي تخيير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه
او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاتصال
وهذه المسئلة قد تقدمت لا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين جمعي المذكر والمؤنث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم
احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث

لان تانيثه

لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالب
ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليست بضماير
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتي بها للدلالة
من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
هذا ما قاله النحاة ولا منع جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر ههنا
والفايدة في مثل هذا الابدال يا ندرة في بدل الكل من الكل او يكون
الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل
مصدر نونته اذا دخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون
تنوينا اشعارا بحدوثه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثانا وهي في الاصطلاح نون
ساكنة اي بذاتها فلا ينجر بالحركة العارضة مثل عاد الاولى
فهي ساكنة لنون من ولدن ولم يكن ولم تخن بها واما لما
فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر
تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر
ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من تابعيتها الاخر لحوقها به

من غير تحلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت
فاخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر
الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التأكيد
الفعل ليخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر بعضها لها في
الوجود ليخرج العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحده لا يتصور
معناها في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الان واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فان قول التنوين في رجل

يفيد

٢٧٥

يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما يتمحض للتمكن والعوض وهو
ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه ليتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامته في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه
ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة
يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت العلتين العلمية
والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب تحمل التنوين عليه
والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء
ولانه حرف يسهل ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان الحذف والقطع الواقعة في ابياتها جائزا بل واقع
كانت هذه من اصح الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا
يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل
بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة في ما كان رويها متحركا
مستتبعا باشباع حركته احد من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ويلحق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقوله
ان اصبت لقد اصابن وروى هذا البيت الفا وحصل
باشباع فتحها الالف وعوض من الالف عند التغني نون التنوين
واما تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا

كان

كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق لتبيين امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق قال روي القافية
في هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغني بالفتح او الكسر ولحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس القسم الاول اسم يختص به واعلم
ان تنوين الترنم موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو
وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في
جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حينئذ
كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هند هذه ابنة عاصم
نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل
في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وحقها الفتحة
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الف

٧٧

الفصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة
على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها
له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بامر
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكد وهو بما يتصل به وهو
النون بعد صلاحيته له وهو في قوله لزمت اشارة الى ان
زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز

لا تضربن

وكثرت اي نون التاكيد مثل اما تفعلن ان الشرط المذكور حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسور ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوح لطلب الخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فنقول

في المثنى

في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده وجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النون حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر كاغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث كاغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر كاغزوا وارم واخش فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

الساكنين على غير حده حال لزوم فانه كما التقاء الساكنين
صح

المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة
بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا
الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشين كما اخشي الرجل فانه لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة او يعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان
واخشيان برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان
هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل
وهل ترون في هل تروا باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال فيه بارز يضم لاجل
النون وهل ترين في هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال

لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد
الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن وبحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزن في اغزي
بحذف اليا المكسور ما قبلها كما اغزي القوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب الصرف بعضها لما هو
مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير ضمير البارز
كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن لالتقاء
الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكن اي لالتقاء
الساكن كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذفت النون المخففة لالتقائها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما تحرك
التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف

تاریخ وفات حضرت جامی قدس سره السامی

جامی که بود مایل جنت مقیم شد
فی روضة نکرتها ارضها السماء

کلک قضا نوشت روان بر در بهشت
تاریخه ومن دخله کان امنا
٨٩٨

